

حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة

بقلم جيرومي توبيانا



حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفورة تشاد: الأسطورة والحقيقة

بقلم جيرومي توبيانا

 Government of Canada
Gouvernement du Canada

 HM Government


NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

Danida



حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
طبعة أولى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق اللغة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وبالاتينو ريتشارد جونز، اكساييل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي 7-0085-2-8288-ISBN

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق العام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لدعم المشروع الحالي والسابق الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكذلك من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاهدها المختلفة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات، لصناع السياسات، للباحثين، والناشطين؛ رصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المتصلة بالأسلحة الصغيرة؛ دعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ العمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرفع المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتأثرة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، الدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، منظمات غير حكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني: smallarm@hei.unige.ch
الموقع الإلكتروني: www.smallarmysurvey.org

المحتويات

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
(HSBA)

نبذة عن المؤلف

ملخص

١. المقدمة ١١
٢. «دارفور» تشاد؟ الخلفية والسياق الراهن ١٤
٣. السياق التاريخي والسياسي للاقليم ١٨
٤. العلاقات الثنائية بين تشاد والسودان ٢١
٥. المجموعات المسلحة في شرقي تشاد ودارفور ٢٨
٦. الرد العالمي ٤٦
٧. خلاصات: من عملية حفظ السلام إلى الدبلوماسية ٥٠

الحواشي

- ٥١ ملحق: المجموعات المسلحة في دارفور وتشاد
- ٦٠

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من ثلاثة أعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨) أجراه مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية. وُطور هذا التقييم بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويضطلع بـHSBA فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن. يعمل على تحليل مواقع توزع العنف المسلح في جميع أنحاء السودان ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري تقارير تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام عن أنشطة البحوث الحالية باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل التي ستصدر في المستقبل على مسائل شتى مثل الضحايا، الاحساس بالأمن، المجموعات المسلحة الأخرى، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. ويصدر المشروع أيضاً سلسلة من تقارير السودان.

يلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من لدن صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومنتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي

كلير مكفوي

منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

Small Arms Survey

Avenue Blanc ٤٧

Geneva, Switzerland ١٢٠٢

البريد الإلكتروني: hei.unige@mecevoy

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محرر سلسلة أوراق عمل HSBA: اميل ليبرون

يحمل جيرومي توبيانا (tubiana@gmail.com) درجة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية من المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية (INALCO) بباريس. وقام بأبأن السنوات الاثنتي عشرة الماضية بأكثر من عشر بعثات بحثية في شمال تشاد وشرقها وغرب السودان وشرق النيجر، مركزاً على التبو (تيدا - دازا) والبري (الزغاوة والبديات). ومنذ سنة ٢٠٠٤، عمل في السودان وتشاد بصفته باحثاً في شؤون دارفور لدى العديد من المنظمات غير الحكومية، وأبرزها منظمة مكافحة المجاعة (ACF) وأطباء من غير حدود (MSF-France). ومن بين مطبوعاته دراسة ميدانية عن مسببات أزمة دارفور وتبعاتها (Le Darfur: un conflit identitaire, Afrique Contemporaine, No.214, 2005). دراسة عن مسألة الأرض في دارفور بعنوان (دارفور: صراع من أجل الأرض، الحرب في دارفور والبحث عن السلام، تحرير أليكس دي وال، جامعة هارفارد، ٢٠٠٧). ودراسة عن متمردي دارفور (بالانقسام يتهاوون: تشرذم مجموعات التمرد الدرافورية، مع فيكتور تانر، مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧). كما كتب بصفته صحفياً ومصوراً في عدد من الصحف والمنشورات الفرنسية عن تشاد والقرن الأفريقي.

نالت فكرة بأن النزاع الدارفوري قد تم "تصديره" إلى شرق تشاد بواسطة الجنجويد تغطية واسعة النطاق، لكن في هذا على أي حال تبسيط كبير للديناميكية الإثنية والسياسية للأقليم، إذ تغفل بصورة خاصة أهمية الأزمة السياسية في تشاد. وتخوض العاصمتان، الخرطوم وأنجامينا، نزاعاً بالوكالة، مرة مشتتلاً وأخرى لا، تستخدم فيه كل منهما متمردي الأخرى منذ بداية نزاع دارفور. وحاولت الخرطوم في سنة ٢٠٠٣، وبصورة أشد كثافة منذ سنة ٢٠٠٥، في مناسبات عدة لتوحيد مجموعات التمرد التشادية لزراعة استقرار نظام ديبي أو حتى إسقاطه. ولئن نجا ديبي من هجومي على العاصمة، فإنه تمكن من البقاء في السلطة بواسطة القمع وتقديم الحوافز لمن يهب لنصرته. ورقة العمل هذه تقدم الخلفية التاريخية والسياقية لفهم النزاع التشادي السوداني الراهن، عناصره الإثنية المعقدة وتاريخ فصائل التمرد التشادية. وتبين الورقة لم يرجح أن يخفق المسعى الراهن لقوات حفظ السلام الدولية إن لم يصحبه دفع دبلوماسي لجلب المعارضة التشادية - الشرعية والمسلحة معاً - ونظام ديبي إلى طاولة المفاوضات.

شكر وتقدير

يتوجه المؤلف بشكر منظمته باكت سودان (Pact-Sudan) وستاندرد أكشن ليزون فوكس (SALF)، وهما منظماتان غير حكوميتين تختصان بتقديم برامج بناء السلام على الأرض بجنوب السودان. لعبت باكت سودان وستاندرد أكشن ليزون فوكس أدواراً جوهريّة في عملية تيسير هذا المسح والاشتراك فيه. كما قدم روبرت موغا وكليبر مكفوي وإريك بيرمان دعماً فنياً ومضمونياً وتحريراً.

١. مقدمة

يتخطى الصراع الدائر في دارفور بآثاره البعيدة المدى الحدود السودانية إلى تشاد بشكل خاص. والمساعي المبذولة من قبل الحكومة التشادية لتجنب الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع تددت في سنتي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ بوصول ٢٠٠ ألف لاجئ سوداني عبر الحدود وارساء المجموعات الدارفورية المتمردة قواعد خلفية لها في شرقي تشاد. واشتد ساعد المتمردين بانخراط المجموعات الإثنية العابرة للحدود ضمن صفوفهم، ومنها البري (الزغاوة والبيديات) التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي. واجه عجز ديبي عن السيطرة على أبناء قبيلته البري، ومنهم المقربون جداً منه، على علاقة جيدة دامت أكثر من عشر سنوات مع نظام عمر البشير السوداني. ومن ثم اندلع عنف شبيه بعنف دارفور في شرقي تشاد؛ هجومات على القرى، وتحديدأ على القرى غير العربية، من قبل ميليشيات معروفة باسم الجنجويد الذين يجندون بشكل رئيسي، وإن لم يكن هذا قطعياً، من مجموعات العرب الرحل. وتمخض ذلك عن تشريد أكثر من ١٧٠ ألفاً من المدنيين التشاديين.

وثمة روابط تربط بعض مرتكبي هذا العنف بدارفور؛ يظهر إن بعض الجنجويد النشيطين في تشاد هم من المجموعات ذاتها التي ينتمي إليها أولئك النشيطون على الجانب الغربي من حدود دارفور المدعومين من قبل الحكومة السودانية والذين يعملون على بالتجنيد من المجموعات العربية السودانية والتشادية. لكن جنجويد تشاد يجندون، أكثر من نظرائهم في دارفور، من المجتمعات غير العربية المدفوعة بحافز ناشئ على الأغلب من النزاعات المحلية على الأرض مع مجتمعات غير عربية، وهي نزاعات شبيهة ولكن لا تمت بصلة إليها، بالنزاعات على الأرض في دارفور (توبيانا، ٢٠٠٦؛ توبيانا، ٢٠٠٧). والعنف في شرقي تشاد له جذوره في استفحال هذه النزاعات المحلية بين المجتمعات وضعف المؤسسات التشادية والاحباط الواسع النطاق للشعب التشادي جراء التوزيع غير العادل لثروة البلد - ولا سيما الثروة النفطية - وانعدام الديمقراطية. كما أفضت هذه العوامل نفسها إلى تعاضم قوة المجموعات المتمردة التشادية، التي بفضل فتور العلاقات التشادية - السودانية، قامت الخرطوم بدعمها بشكل مباشر منذ سنة ٢٠٠٥.

تبدى الدعم السوداني مرة أخرى في الغارة الأخيرة للمتمردين على انجامينا، إذ ألحق بهم ديبي الهزيمة في الحال بفضل تفوقه في التسليح (مروحيات ودبابات) وبفضل بعض ما تلقاه من دعم فرنسي وليبي وضعف جاهزية المتمردين في حرب المدن ومحدودية الوقود والذخائر وكذلك الانقسامات الإثنية المتبادية للمتمردين والتنازع بين المجموعات ذاتها. ولما دخل المتمردون يوم ٢ فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨ العاصمة التشادية سلم الكثيرون، من المتمردين والقوات الحكومية - التي انتهت انشقاقات عديدة وقتئذ - ومن السكان المدنيين والمجتمع الدولي بموت نظام ديبي بعد ١٧ سنة من تربيعة على سدة الحكم. قبل ذلك بيوم تعرض الجيش التشادي والرئيس نفسه إلى الهزيمة في ماساجيت التي لا تبعد أكثر من ٥٠ كيلومتراً شمالي شرقي انجامينا، وتراجعا إلى العاصمة بعد ساعة واحدة من القتال. كان المتمردون قد قطعوا عرّض تشاد من الشرق إلى الغرب في أقل من أسبوع، عابرين الحدود من غرب دارفور بمنطقة آدي الكائنة إلى جنوب الجنية. لقد زحفوا بشكل سريع متفادين القوات الحكومية المتمركزة في الشرق، مشكلين قوة بع آلاف مقاتل تقلهم ٣٠٠ من عربات البيك آب التي أعقدت معظمها عليهم، فضلا عن السلاح، الحكومة السودانية. وما كانت هذه أول مرة تسلح بها



الخرطوم المجموعات المتمردة التشادية، وبالأخص المجموعات الأساسية الثلاث: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD/F)، وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC). لكن النظام السوداني اخفق، مع ذلك، في توحيد هذه القوى واثبتت قيادة المتمردين المشتركة بأنها غير ذات جدوى.

يطرح هجوم انجamina على المجتمع الدولي مرة أخرى تحدي اخفاه في معالجة المسائل المركزية في أزمة تشاد - دارفور. المسألة الأولى هي الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان، التي تكمن جذورها في دارفور والافتقار للحرية السياسية تحت ظل نظام ديبي؛ المسألة الثانية الدعم الفرنسي المتواصل للنظام، وهو دعم بالقدر الذي يفصح فيه عن السياسات التقليدية الفرنسية فإنه يفصح عن امكانية انتقال النزاع في دارفور إلى تشاد. وعلى الرغم من ان الدعم الفرنسي ما كان العامل الرئيسي في نجاة نظام ديبي في الهجوم الأخير، إلا أنه قد يصبح الآن أكثر انفتاحاً بما خص تقديم قوات فرنسية لمحاربة المتمردين. وفي يوم ٤ فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨، عقب مقترح قدمته الحكومة الفرنسية، اعتمد مجلس الأمن اعلاناً (وليس قراراً)، مثلما تمنى الفرنسيون أصلاً) يدين المتمردين ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم تشاد. لقد ارضى هذا من جهة هدف فرنسا الطويل الأمد في "تعدد أطراف" مصادر الدعم للنظام التشادي (رغم أنه من المستبعد بأن بلداناً عديدة باستثناء فرنسا ستشارك في قتال المتمردين جنباً إلى جنب الجيش التشادي). لكن من جهة أخرى، شكل هذا الإعلان تحدياً لمحاولة أخرى حدثت مؤخراً لتعديد أطراف المسألة التشادية: ارساء قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام (اليوفور) المتوقع وصولها إلى شرق تشاد في الأشهر القادمة. إن حيادية هذه القوة (اليوفور) تخضع أكثر فأكثر للمساءلة في ضوء الحضور البارز للقوات الفرنسية ضمن صفوفها.

تخلص ورقة العمل هذه إلى ما يلي:

- يتجاهل تبسيط الوضع في تشاد، وخاصة في الإعلام، بعضاً من العوامل الرئيسية التي تبين سبب العنف. وقامت الحكومتان التشادية والفرنسية وأطراف أخرى في النزاع باستغلال ذلك، إذ يوصم هذا النزاع في الغالب ب أنه هجمات لميليشيات الجنجويد - التي يجري تصويرها دائماً على أنهم عرب وسودانيون- ضد السكان من غير العرب في تشاد، أو هجمات لحركات التمرد التشادية بناء، كما يفترض، على أوامر من الخرطوم. وهذا يطرح الحالة باعتبارها تصديراً مباشراً للنزاع في دارفور إلى تشاد أو عملية "دارفور" البلد، من دون إيلاء اهتمام كاف بوجود أزمة سياسية في تشاد نفسها.

- من المستبعد تسوية النزاع في دارفور من غير اشراك المنطقة كلها في ذلك - وخاصة تشاد، جمهورية افريقيا الوسطى ودول مجاورة أخرى للسودان. إن تعقيد الروابط الإثنية عبر الحدود والتاريخ المضطرب للعلاقات التشادية - السودانية منذ استقلال السودان سنة ١٩٦٠ هما عنصران اساسيان لفهم الكيفية التي يؤثر فيها النزاعان في دارفور وتشاد أحدهما في الآخر من دون يكون الترابط بينهما كلياً.

- يخوض تشاد والسودان نزاعاً مكثفاً بواسطة مجموعات متمردة وميليشيات بالوكالة

منذ أواخر سنة ٢٠٠٥. لكن محاولات الدولتين في إنشاء تحالفات للمتمردين تحكمان سيطرتها عليها اخفقت، مما ترك الميدان مفتوحاً لتعدد في الفصائل المسلحة المعرقة أكثر فأكثر في محليتها والمنقسمة أكثر فأكثر بحسب روابطها الإثنية، مفاقمة بذلك سوء الوضع الأمني أكثر فأكثر.

- تمثلت الاستجابة الدولية للأزميتين في دارفور وتشاد، حالياً، بإرسال قوات حفظ سلام: ارسل ٢٦ ألفاً من الرجال تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي إلى دارفور نفسها، و٣٧٠٠ من قوات اليوفور إلى تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى. العملية الدبلوماسية ما برحت في طور الطفولة وطغت عليها حتى الآن محاولات للتفاوض بين الحكومتين السودانية والتشادية وبين الحكومتين والحركات المتمردة لكليهما. ولن يحالف عمليات حفظ السلام والمفاوضات النجاح، إلا إذا أثبتت قوات حفظ السلام - ولا سيما اليوفور - بأنها حيادية بشكل كاف، وإذا استمر المجتمع الدولي بممارسة الضغط على الأطراف المسلحة المختلفة للاشتراك في المفاوضات، وإذا توسعت لتشمل الأطراف الفاعلة غير المسلحة - من معارضة سياسية ومجتمع مدني - وإدراج مسائل جوهرية في العملية الديمقراطية في تشاد والسودان.

٢. ”دارفورة“ تشاد؟ الخلفية والسياق الحالي

لقد أغارت ميليشيات الجنجويد على منطقة دار سيلا في جنوبي شرقي تشاد منذ اندلاع النزاع في دارفور سنة ٢٠٠٣. وتكثفت الغارات في نهاية سنة ٢٠٠٥ عندما بات المجتمع الدولي على وعي بأن تشاد قد ”يلوثها“ العنف الدائر في دارفور^٣. لقد وقع قتال بين هذه الميليشيات ومتمرد دارفور ممن يعتبرون دار سيلا واحدة من قواعدهم الخلفية. لكن، مثلما هو الحال في دارفور، تقوم ميليشيات الجنجويد بالهجوم على المدنيين من غير العرب في المنطقة، وفي داجو بشكل خاص حيث توجد سلطنة دار سيلا. وكما هو الحال في دارفور، فإن القرى تحرق والمواشي والبضائع تسرق، والسكان المدنيين يجبرون على الفرار من أراضيهم. وقد تشرد، بحلول شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨، أكثر من ١٧٠ ألفاً داخل تشاد، وبالأخص في دار سيلا، في أقل من سنتين، وهم الآن يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية. وهكذا في فترة قصيرة جرى تصدير أعراض الأزمة في دارفور إلى جنوب شرقي تشاد وإلى حد ما إلى جمهورية افريقيا الوسطى.

إن السبب الأساس في انتشار النزاع من دارفور هو الحدود التشادية – السودانية المفتوحة والممتدة على طول ٦٠٠ كيلومتر، وتعيش عدة مجموعات إثنية على كل ما جانبي، ما يعدو بالنسبة إليهم ليس أكثر من خط صوري على الخارطة. وينطبق هذا بصفة خاصة على البري – المعروفين أفضل باسميها العربيين الزغاوة والبديات – الذين لعبوا دوراً مركزياً في كلا البلدين (توبيانا، ١٩٧٧؛ توبيانا ٢٠٠٦). ينتسب الرئيس التشادي أدريس ديبي إلى هذه المجموعة الإثنية وكذلك الأمر مع بعض قادة التمرد في دارفور (تائر وتوبيانا، ٢٠٠٧). ودأب الرئيس ديبي لفترة طويلة للحفاظ على علاقته مع حكومة الخرطوم، لكنه لم يستطع أن يحول دون دعم هؤلاء المقربين منه للمتمردين في دارفور. ومثلما شرح أحدهم في سنة ٢٠٠٦ قائلاً: ”يعتقد السودانيون طالما ظلنا نحن الزغاويون في السلطة بتشاد فلن يستطيعوا انهاء التمرد. الذين يريدونه هو تغيير النظام في انجamina“^٤.

وشرعت الخرطوم في سنة ٢٠٠٤، وفي أواخر سنة ٢٠٠٥ بشكل خاص، تنشط في دعم شتى المجموعات التشادية المتمردة المتمركزة في دارفور. وحاولت الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، المعروفة أحياناً باسم الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي (FUCD)، في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٦، القيام بأول غارة خاطفة لها على انجamina تمكنت الحكومة التشادية من إيقافها من دون مساعدة فرنسية. ومنذ ذلك الوقت تفاقمت التوترات بين الدولتين. وفي شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٧ دخل الجيش التشادي نفسه الأراضي السودانية وواجه قوات من الخرطوم. وفي شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨ قصفت الطائرات التشادية مواقع للمتمردين التشاديين في ولاية غرب دارفور. بيد ان المجموعات المتمردة في دارفور قاتلت، خلال سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بشكل أساس وفي مرات عديدة، المجموعات المتمردة من تشاد بالاشتراك مع الجيش التشادي وعلى الأرض التشادية. وهكذا غدا السودان وتشاد متورطين في حرب بالوكالة تقوم بها حركات متمردة وميليشيات مساعدة.

إن معرفة هذه الحركات والميليشيات ليس أمراً سهلاً. ففي تشاد يشار إلى جميع المتمردين من دارفور، ومنهم في بعض الأحيان الميليشيات غير العربية (معظمها من الداجو) التي تقاتل الجنجويد، بأنهم ”تورو بورو“ بغض النظر عن الفصيل الذي ينتمون إليه. هذا المصطلح انتقل من دارفور حيث أن ”تورا بورا“ أو ”تورو بورو“ هي كنية اسبغت على المتمردين الدارفوريين، وبالأخص جيش تحرير السودان (SLA)، أو تبنوها أنفسهم في إشارة إلى الجبال في أفغانستان حيث نجا فيها اسامة بن لادن من قصف شديد للولايات المتحدة. وعلى النحو ذاته عملت طائرات الخرطوم، في ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، على قصف مقاتلي جيش تحرير السودان بينما كانوا مختبئين في جبال دارفور. إلا أن هذه الكنية لا تشير إلى عدد الفصائل المتمردة في دارفور ولا إلى حقيقة بأن ليس جميع الفصائل تقوم تشاد بدعمها وأن قليلاً منها يقاتل إلى جنب الجيش التشادي. وعلى نحو مشابه فإن معرفة الجنجويد الناشطين في تشاد من حيث الإثنية أو الجنسية (عرب أو غير عرب؟ تشاديون أم سودانيون، أم الاثنان؟) أمر عسير جداً.

وعلى الرغم من أن ميليشيات الجنجويد في تشاد لها استقلالية كبيرة – أكثر بكثير من جنجويد السودان، فهم ميليشيات تدعمها الخرطوم بشكل رئيسي وتقاتل بصحة الجيش ومدرجة رسمياً في الغالب في القوات شبه العسكرية – إلا أنهم استفادوا على ما يبدو من الدعم السوداني الذي يصعب تحديد مداه. لم يجند جميع مقاتلي هذه الميليشيات في السودان، بيد أن الكثيرين منهم يطيعون على ما يبدو القادة أنفسهم المطاعين في ولاية غرب دارفور والذين قامت الحكومة السودانية بتسليحهم منذ أكثر من عشر سنين في هجومهم على القرى غير العربية. وفي الحقيقة إن القادة العرب من ولاية غرب دارفور – مثل الأمير حميد الدواي والأمير عبدالله أبو شنبات – ترد اسماؤهما بشكل منتظم بصفتهما من قادة الجنجويد النشيطين في غرب دارفور وتشاد. وفي التسعينات عينت الحكومة السودانية بعضاً من هؤلاء القادة، المتحدرين أصلاً من تشاد، قادة تقليديين ومنحتهما لقب أمير (وهو لقب استخدم في السودان للقادة العسكريين المهيدين في القرن التاسع عشر، ومنذ التسعينات خص به القادة التقليديون من العرب الدارفوريين، الذين حدث أن كثيراً منهم قادة عسكريون أيضاً). وترتدي كل من الميليشيات الناشطة في تشاد والمتمردين التشاديين الزي العسكري السوداني، وفي ذلك إشارة عيانية على دعم الخرطوم^٥.

لا يعمل الجنجويد والمتمردون التشاديون، بالضرورة، على توظيف الأساليب ذاتها، وليست لديهم الحوافز ذاتها، لكن هجماتها متزامنة في غالب الأمر. وهكذا فقد تلت الهجمات التي قام بها اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) – وهو تحالف جديد للمتمردين الذين تدعمهم الخرطوم – في دار سيلا وسالامات بمستهل شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦، هجمات عنيفة من لدن الجنجويد في تلك المنطقتين^٦. يمكن شرح ذلك جزئياً بحقيقة ان الحكومة التشادية فضلت، بغية حماية قواتها من المتمردين ذوي القدرة العالية على التحرك، تجميع هذه القوات حول المدن الرئيسية والعاصمة بخاصة، تاركة اقاليم مثل دار سيلا من غير حماية. واشتركت قوات الجنجويد والمتمردين التشاديين من حين لآخر في القتال معاً. فعلى سبيل المثال شارك الوفاق الوطني التشادي (CNT) في شهر مارس/أذار سنة ٢٠٠٧ مع قوات الجنجويد في هجوم عنيف على قريتي تيرو ومارينا في دار سيلا اسفر عن مقتل ٢٠٠ – ٤٠٠ من المدنيين الداجو ورجال الميليشيات^٧. علاوة على ذلك أن قادة ومقاتلين تشاديين متمردين بعينهم (محمد نور عبدالكريم بشكل خاص) كانوا جزءاً من القوات المساعدة للحكومة السودانية في غرب دارفور في بداية اندلاع النزاع وحافظوا على اتصالات مع جنجويد غرب دارفور^٨.

إن الهدف من هجمات المتمردين في شرقي تشاد هو العمل على زعزعة النظام في انجامينا، غير أن ديبي تمكن من قلب الأمر لصالحه، إذ استخدمت الحكومة التشادية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ العنف الذي أثاره المتمردون، وإن كان محلي الطابع، ذريعة لإعلان حالة الطوارئ في معظم أنحاء البلاد. كما سمحت الهجمات للنظام بتجديد طلبه بارسال قوة دولية لحراسة الحدود الشرقية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وأنشأ قرار رقم ١٧٧٨، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٧، لاقاً قوة الاتحاد الأوروبي (اليوفور) تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى المتوقع أن تضم ٣٧٠٠ جندي.

ومنذ البداية اعتر المداخلون عن نشر قوة دولية في تشاد الانقسام، ورأت الحكومة التشادية في هذه القوة حماية إضافية وتمتيناً للدعم الفرنسي المعتاد، كما أنها توفر على القوات التشادية نفسها كلفة حماية المدنيين ويسمح لها بدل ذلك التركيز على قتال المتمردين. وافر ديبي ذلك بصراحة في فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨ خلال مقابلة مع محطة أوروبا ١ لراديو فرنسا في ما خص الهجوم الأخير على انجامينا:

”كان يمكن أن يساعدنا لو كانت قوة اليوفور موجودة في تشاد لأنه كانت ستكون لدي امكانية تفكيك وحدات على الحدود... [اليوفور] سترفع عن عاتقنا ثقل مسؤولية أمن ٣٠٠ ألف لاجئ سوداني و١٧٠ ألف مشرد تشادي، إنه عبء كبير يتطلب حشد كثير من قواتنا“٩.

وأعلن وزير خارجيته أحمد علامي في مؤتمر صحفي في الشهر نفسه:

”نتمنى أن تكون لدينا علاقات مع جيراننا [السودان]. لذلك ترددنا كثيراً قبل أن نقبل بهذه القوة... ستمكن اليوفور من ثني المتمردين عن القوم من السودان وثنى السودان نفسه من الهجوم على تشاد... ستكون اليوفور شاهداً مُقِلِّقاً، نافذة أخرى مشرعة على دارفور بجوار المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر سيهز نظام الخرطوم“١٠.

هذا الدور المتوقع من اليوفور يخالف ولايتها التي لا تشمل على حماية الحدود من هجمات المتمردين١١. كما أنه لم ينام بها، على نحو مشابه، معالجة الأحداث في دارفور أو اعتقال المجرمين المدانين من المحكمة الجنائية الدولية.

ومن جهة أخرى فإن منظمات حقوق الإنسان أول من روج لقوة اليوفور – وخاصة هيومن رايتس وتتش التي نصحت بحل من هذا النوع منذ شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٦ – آملة بأن هذه القوة ستقوم بحماية الأهالي من غارات ميليشيات الجنجويد من دارفور، بل ستجنب عملية ”دارفور“ تشاد ككل (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٦). وكان قد أصر قادة منظمات أخرى (مثل أطباء من أجل حقوق الإنسان)، قبل أن تقدم هيومن رايتس ووتش توصياتها، على الحاجة إلى حماية تشاد من خطر عدم الاستقرار لتجنب انتشار أزمة دارفور (هفرنان وجونسون، ٢٠٠٥). وفي الاونة الأخيرة تبنت بعض الدوائر الدبلوماسية هذا التحليل لتبرير دعم فرنسا والأمم المتحدة لنظام ديبي بعد هجوم المتمردين في الثاني من شهر

فبراير/شباط، إذ نقلت صحيفة فرنسية عن دبلوماسيين مجهولين قولهم بأن سقوط ديبي سيكون ”كارثياً“ على دارفور، إلى الحد الذي لا بد فيه من اجهاض عملية نشر قوات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد UNAMID)١٢. بل تحدث آخرون عن خطر انتقال الاصولية الإسلامية من السودان إلى تشاد (برنارد وآخرون، ٢٠٠٨). لكن هذا الموقف ينطوي على مفارقة تاريخية – فمن المعروف أن نظام عمر البشير تخلى عن أجندته الإسلامية التوسعية لكسر عزلة الدولية قبل سنوات خلت – ومن المستبعد حدوثه: لم يقع شيء مثل هذا خلال السنوات العديدة التي كان فيها ديبي حليفاً مقرباً من النظام السوداني المتطلع حينها إلى التوسع.

إن هذه التحليلات المتعلقة باحتمال دارفور تشاد منتشرة على نطاق واسع ويعمل الإعلام الإخباري على ترويجها، لكن يمكن تحدي ذلك في نقاط متعددة. أولاً، لقد لعبت تشاد، رغم تصويرها في بعض الأحيان على أنها مركز الاستقرار في المنطقة، في غالب الأحيان، دوراً مزعماً للاستقرار في دارفور – شق المتمردين عمداً ومن غير عمد – وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. ثانياً، إن كان ثمة خطر حقيقي من أن تخضع تشاد لـ”دارفور“، فينبغي أن يعاد النظر بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير. فإن قصد به، على سبيل المثال، بأن حرباً عامة بين العرب وغير العرب يمكن أن تشتعل عبر أرجاء تشاد فهذا يهمل حقيقة أنه لنن وجدت تشابهات بين دارفور وتشاد على صعيد المجموعات الإثنية والنزاعات الإثنية الداخلية – وخصوصاً بين الرحل والمقيمين، بين المستوطنين الأوائل والوافدين الجدد – فهناك كذلك اختلافات مهمة. فللمجموعات الإثنية نفسها من العرب والبري مواقف ومطالب مختلفة في البلدين. فالبري بمعظمهم في دارفور متمردون ضد الخرطوم (رغم أن بعضاً منهم، أيضاً، يدعم الحكومة)؛ أما في تشاد فهم يشكلون القاعدة الرئيسية للنظام، فضلاً عن أنهم يشكلون واحدة من ثلاث مجموعات متمردة رئيسية. وعلى ذات المنوال، فللعرب في تشاد طموحات شبيهة بتلك لآبناء عمومته في دارفور على صعيد السلطة السياسية والتطور الاقتصادي، لكنهم ليسوا على استعداد لتقبل حرب كونية سواء كانت ضد السكان من غير العرب أو ضد النظام الذي يحتفظ بعلاقات جيدة مع الكثير من القبائل والقادة العرب.

وأخيراً، قد يتلقى المتمردون التشاديون دعماً من الخرطوم، بيد أن لهم حوافزهم وأجندتهم، فلو استولوا على السلطة فلن يصبحوا بالضرورة عملاء الحكومة السودانية أو يسمحوا لها بنصب نظام دمية.

٣. السياق التاريخي والسياسي للمنطقة

تمتد دارفور وتشاد جغرافياً من الصحراء الكبرى عبر منطقة الساحل إلى أفريقيا الوسطى والشرقية. وترتبط الأزمة الجارية في هذين الموقعين ارتباطاً وثيقاً بما يجري في الأقليم على نطاق واسع، أزمة أسبابها ناشئة أصلاً في عدد من البلدان المجاورة وعواقبها مؤثرة في هذه البلدان نفسها.

فشمالاً، حاولت ليبيا القذافي دائماً مدّ نفوذها باتجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخاصة في تشاد ودارفور. ورمت الحكومة الليبية، بداية، في السبعينات والثمانينات، حين كانت تستلهم المبدأ العروبي، إلى أن تجد حلفاء لها من بين السكان الرحل المحليين. وغذا هذا نشوء ايدولوجية تدعو للتفوق العربي الذي هو الآن أحد القوى المحركة لميليشيات الجنجويد. كما سعى القذافي، لأغراض انتهازية، إلى دعم التبو (أو التيدا)، وهم رحل ليسوا عرباً. وكانت أراضيهم، المحصورة في الحدود التشادية – الليبية، معقل تمرد ضد نظام انجamina، وغدت كذلك مرة أخرى منذ سنة ١٩٩٧. كما أن روابط طرابلس مع جيرانها في الجنوب نمت نتيجة لوجود مجموعات شتات قوية من شمال تشاد ودارفور في ليبيا – وخصوصا التيدا لكن أيضاً البري والعرب – الذين لعبوا دوراً مهماً في التجارة عبر الصحراء الكبرى التي ربطت تشاد والسودان بالبحر الأبيض المتوسط. واعتمد القذافي في التسعينات، في محاولة منه لكسر طوق عزلته، موقفاً أفريقياً قاده إلى دعم الاتحاد الأفريقي وإلى محاولة التوسط في جميع النزاعات وخاصة النزاع في تشاد ودارفور.

أما جنوباً فثمة جمهورية أفريقيا الوسطى التي يحكمها نظام ضعيف نُصب في سنة ٢٠٠٣ وهو يعتمد في بقائه منذ ذلك الحين على الدعم العسكري لكل من تشاد وفرنسا، إذ تدخل الجيش الفرنسي في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٦ بشكل مباشر لاستعادة بلدة بيراو في الشمال الشرقي من العاصمة من أيدي قوات متمردية أفريقيا الوسطى، تجمّع القوات الديمقراطية من اجل الوحدة (UFDR)، قبل الشروع في القتال ضد المتمردين أنفسهم في شهر مارس/أذار سنة ٢٠٠٧ (إنترناشنال كرايسز جروب، ٢٠٠٧، ص ٢٧ – ٢٨؛ مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٧، ص ١٦٠). والحكومة لا تكاد تسيطر على الاقليم الشمالي الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة لتشاد ودارفور وجنوب السودان، وبدل أن يكون محل تنافس اضحى الاقليم منطقة عبور وتجارة للرحل (وخاصة العرب والبولا والفلاتا) والمجموعات المتمردة من كافة الدول المجاورة. إن المتمردين التشاديين المتمركزين في دارفور عبروا الاقليم مراراً من أجل شن هجوم على تشاد ومن ثم العودة إلى قواعدهم في دارفور (إنترناشنال كرايسز جروب، ٢٠٠٧، ص ٢٧؛ مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٧، ص ٢؛ الأمم المتحدة ٢٠٠٦). كما أن بعضاً من المجموعات التشادية قامت بالتحالف أو ضمت في صفوفها متمردين من أفريقيا الوسطى (أنظر الفصل ٥).

كما أن لإريتريا، الواقعة على الجانب الآخر من السودان، نفوذ في دارفور ترمي من خلاله، أولاً وقبل كل شيء، إلى طرح نفسها باعتبارها قوة اقليمية بمصاف منافستها الرئيسية اثيوبيا. لقد كان هذان البلدان، قبل الدخول في الحرب سنة ١٩٩٨، جزءاً من كتلة مضادة للسودان (تضم أوغندا ومصر) تدعمها الولايات المتحدة (مارتशल، ٢٠٠٧، ص ١٨٩). إن النزاع الإثيوبي – الإريتري والانقسام بين الحكومة

السودانية والجناح الإسلامي في سنة ١٩٩٩، لتعقبها اتفاقات نيفاشا للسلام سنة ٢٠٠٥ في جنوب السودان، عمل على عزل إريتريا أكثر فأكثر في نزاعها مع السودان ومع كل دولة تدعم متمردية الدولة الأخرى. وهكذا ساعدت أسمره بعضاً من متمردية دارفور وأوتهم في أراضيها، اولا بالاشتراك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بداية النزاع ومن ثم، ابتداء من سنة ٢٠٠٦، بالاشتراك مع تشاد (تاتر وتوبيانا، ٢٠٠٧، صفحات ٢٢، ٣٥، ٥٢، ٥٤).

كما أن لمنطقة الحدود التشادية – السودانية دلالاتها تاريخياً وإثنية. ففي منطقة منعزلة مثل هذه تبينت الإمبراطوريات الاستعمارية صعوبة في فرض سلطتها، فسلطنة وداي القوية في شرقي تشاد ما سقطت في أيدي الفرنسيين إلا في سنة ١٩٠٩، بينما تحتم على البريطانيين الانتظار حتى سنة ١٩١٦ للاستيلاء على سلطنة دارفور. وجرى اعتماد الحدود بين الامبراطوريتين الاستعماريتين في سنة ١٩٢٣ محترمتين بذلك تقريباً مناطق نفوذ السلطنتين المتنافستين. والمنطقة الثالثة، وهي المساليت، التي احتلتها فرنسا بدءاً، ضمت في النهاية إلى السودان، وتركت بذلك مجموعة إثنية صغيرة العدد في الجانب التشادي. وفي النهاية الجنوبية للحدود ثمة مملكة رابعة صغيرة ومنعزلة، سلطنة سنيار، التي قسمت قسماً قسماً وفققت استقلالها. وعلى نحو مماثل عملت عملية رسم الحدود الجديدة على تقسيم الاراضي الكائنة في الطرف الشمالي للحدود التي يقطنها سكان البري، الذي كانوا متوزعين بين العديد من الإمارات أو بين توابع السلطنات الرئيسية. وبدلاً من أن يعمل ذلك على اعاقه سكان البري، بل مكنهم من احراز نفوذ أعظم في التجارة العابرة للحدود وهيمنة أوسع على الطرق التي تنطلق من بلد البري رابطة تشاد والسودان بليبيا. وهذا الموقع الخاص يشرح لِمَ تمكن المتمردون من البري من البلدين دائماً من الحصول على قواعد خلفية على جانبي الحدود (توبيانا، ٢٠٠٦).

بالنسبة للبدو الرحل وشبه الرحل والجوابين، ولا سيما العرب منهم والبري، لا وجود للحدود في أذهانهم؛ إذ يولد الشخص في بلد من هذه البلدان ويعيش في البلد الآخر ويشعر بالانتماء إليهما على نحو متكافئ. إن بعض المجموعات هي حقاً عابرة للحدود، بينما يتفرق آخرون على مسافات بعيدة من بعضهم بعضاً في اتجاهات الشرق/الغرب قبل المرحلة الاستعمارية وقد وجدوا أنفسهم عموماً على ذات خطوط العرض في تشاد ودارفور على الرغم من أن المواقع الجغرافية الآن هي في بعض الأحيان بعيدة جداً من الحدود. هذا ينطبق على بعض العرب (ولا سيما فروع أبالة الزريقات، المسيرية، همت، بني هلبة) وكذلك الميمي أو الميما (Mimi, Mima)، الداجو والتاما. زد على ذلك أن بعض المجتمعات انتقلت بوقت قريب نسبياً من تشاد إلى السودان، إما بحثاً عن العمل (في حال الكثير من الاوادي) ١٣ أو هرباً من الجفاف أو من جور شيوخ قبائل أو من الاضطهاد السياسي أو الحرب. لهذه الأسباب غادر الكثير من العرب وبعض من غير العرب، تشاد إلى السودان.

ومن جهة غير العرب، فالبيديات هم أفضل مثال، فقد كان المستعمرون الفرنسيون قد أبعدوا قبيلة كوليللا ذات الشأن المهم من مكانة رئاسة القبائل بحيث أن كثيراً منهم ارتحل إلى السودان، ومنهم هنتو جدّ أدريس ديبلي. قضت العائلة بضع سنوات في دارفور حيث هنتو وابنه ديبلي كانا شيوخين يمثلان قبائلهما في شيجيك – كارو، وهي معقل البيديات شمالي أم بورو. ولما تحتم على أدريس أن يجد لنفسه ملجأ بدارفور سنة ١٩٨٩، اثبتت علاقات عائلته جدواها.

٤. العلاقات الثنائية بين تشاد والسودان

علاقات تشاد – السودان منذ الستينات

لقد همش الاستعمار بوحشية على مدى حقبة طويلة أهالي سلطنتي الاوادي ودارفور، دافعاً أيهم نحو حدود الإمبراطوريتين العظيمةتين. إن احباط الأهالي الناجم عن هذه الخسارة ما برح محسوساً حتى يومنا هذا، خاصة في ظل عملية التهميش المتواصلة منذ الفترة الاستعمارية.

حين نالت تشاد استقلالها في سنة ٢٠٠٦ (اربع سنوات بعد السودان)، أمسك قادة من جنوب البلاد تدعمهم فرنسا، بوجه السرعة، بزمام السلطة. وسرعان ما تمرد السكان في الشمال ضداً على هيمنة الجنوبيين، وغدا السودان القاعدة الخلفية للمعارضين الشماليين الذين شكّلوا أول حركة مسلحة لهم في سنة ١٩٦٦ في نيالا بجنوب دارفور. وعلى الرغم من الطابع الثوري لجهة التحرير الوطني التشادية (فروليننا)، إلا انها أستخدمت الخطاب الإسلامي لتعبئة الجماهير في الشمال ضد “الوثنيين” والمسيحيين في الجنوب الذين ظلوا على صلة وثيقة بالقوة الاستعمارية السابقة. جندت الجبهة السكان الشماليين (الأوادي والعرب من منطقة الساحل، التبو والقرعان من الصحراء)، لكنها في النهاية انشقت على اساس إثني إلى حركات مختلفة صارعت بعضها بعضاً بالقدر الذي صارعت فيه النظام. وفي السبعينات والثمانينات نما نزاع كبير داخل فروليننا بين مجموعتين متقاربتين إثنياً بشكل كبير: التبو بقيادة كوكوني واداي، والقرعان بقيادة حسين حبري المدعوم أيضاً من قبل البري. مال العرب في العادة، رغم ما بينهم وبين القرعان من عداوة، إلى دعم واداي، كما أنهم أسسوا أيضاً حركاتهم: الأولى في السبعينات باسم جيش البركان لمحمد الباقلاني الذي كان مناصراً للعرب وذا قناعات إسلامية؛ والثانية المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) برئاسة أصيل أحمد أغبش.

تسلم كوكوني واداي بدعم من ليبيا زمام السلطة في انجامينا سنة ١٩٧٩، ولجأ حبري إلى دارفور حيث تلقى المساعدة من أفراد قبيلة البري بفضل اصطحاب عدد من البري التشاديين، ومن بينهم ضابط شاب اسمه ادريس ديبلي. وفي سنة ١٩٨٢ استولى حسين حبري على السلطة بدعم من السودان، الولايات المتحدة وفرنسا – وهي متحدة كلها رغبة منها في تحجيم نفوذ ليبيا. وقام القذافي، لكي يواصل الحرب ونصب نظام في انجامينا مقرب إليه، بدعم عرب المجلس الديمقراطي الثوري بزعامه الشيخ بن عمر سعيد، وهو من عرب أولاد راشد منذ سنة ١٩٨٢. ١٨

صُور المجلس الديمقراطي الثوري وقادته، بقواعده القائمة في دارفور في الثمانينات، في بعض الأحيان، على انهم أول من استهل قوات الجنويد وانهم من قدم بايديولوجية التفوق العربي العنصرية إلى السودان، الأمر الذي افضى إلى النزاع الحالي (هجار، ٢٠٠٧). وهذا ليس الموضوع المناسب لتحليل القصص الدرامية عن العنصرية المفترضة لقادة المجلس الديمقراطي الثوري، لكنه من الملفت للنظر بأن العديد من المثقفين التشاديين – من العرب أو غير العرب، من انصار المجلس الديمقراطي الثوري أو لا- الذين شهدوا عن قرب أحداث السبعينات والثمانينات يعتقدون أن هذا التفسير ينطوي على مفارقة تاريخية. فالمجلس الديمقراطي الثوري، الذي يقاتل ضد سلطة الجنوب في انجامينا وضد خصومه من المجموعات المتمردة (القرعان) الشمالية، له، مثل أغلب الحركات المسلحة التشادية،

ومن بين العرب شرع العديد من أبالة الزريقات في مغادرة دارفور لأسباب مشابهة. ففي الفترة السابقة على الاستعمار الفرنسي كان يجري في الغالب اختيار قائدهم الأعلى من قبيلة المحاميد وهو تابع لسلطان اوادي ويلقب عقيد المحاميد (وعقيد تعني زعيم الحرب في عربيتهم الدارجة). وبعد مقتل آخر عقيد وهو يقاتل الفرنسيين في سنة ١٩١٠ فكك المستعمرون رئاسة القبائل، ثم قاموا بتوحيدها في سنة ١٩٣٠ تحت زعامة محمد ترهي، وهو من محاميد اولادجنوب. وامتعض أولاد عبيد بشكل خاص من هذا الاختيار لاحتفاظهم من قبل برئاسة القبائل، مما أفضى هذا بهم إلى الارتحال إلى دارفور، وتبعهم فيما بعد غرماؤهم على الرئاسة أولاد زيد. وأخيراً اعتقل الفرنسيون محمد ترهي في سنة ١٩٤٠، مما حدا بأولادجنوب أنفسهم بالمغادرة جماعياً٤١.

وفي العقد التالي لهذا شرع زريقات المهيرية بالترحال إلى السودان أيضاً، ومضى الامين بركة وكيل أنادييف وشيخ المهيرية إلى الجينية حيث بات الضامن (الضامن خلال بيع المواشي) وممثل المهيرية، وأحد أبنائه هو مندوب في حزب المؤتمر الوطني التابع لعمر البشير. وتسلم ابن آخر في التسعينات لقب أمير من الحكومة السودانية والذي كان يعطى في ذلك الوقت للزعماء العرب التشاديين المشكلين لميليشيات مناصرة للحكومة٥١. هذان الابنان، حالهما في ذلك مثل حال العديد من الأمراء في دارفور، هم من قادة الجنويد في الوقت الحاضر.

ومن أكثر موجات الرحيل أهمية هي تلك التي وقعت بين سنتي ١٩٦٧ – ١٩٦٨ بعد نشوب القتال بين المهيرية والقرعان اللتين كانتا تدعمان مجموعتين متمردتين متنافستين. وبعد انقلاب حسين حبري (من القرعان) في سنة ١٩٨٢ لجأ الكثير من العرب إلى غرب دارفور نتيجة للعنف واشكال أخرى من الاضطهاد (مثل ضرائب قسرية) سلطها النظام التشادي الجديد. وهذا ألحق ضرراً بمانصري المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) بشكل خاص، وهي مجموعة تشادية متمردة تجند أنصارها من بين العرب بشكل كبير. كانت لموجة التشريد أثرها الكبير على سكان المهيرية، إذ اعتقل حبري زعيمهم القوي رئيس الكانتون عبدالكريم أنادييف في سنة ١٩٨٣ ومات في السجن. وفي ذلك الوقت استقر اولاد منصور المهيرية بعيداً جداً في نيالا بجنوب دارفور بدعم من الحكومة السودانية، كما يعتبرعمدتهم جمعة دوغلو زعيماً من زعماء الجنجويد بينما ابن أخيه محمد حمدان دوغلو “حميتي” يتزعم قوات جنجويد مهمة قاتلت يداً بيد الحكومة قبل أن تنقلب عليها في نهاية سنة ٢٠٠٧. ١٦

وفي وقت ليس بعيداً من الآن، سنة ٢٠٠٦، جاء دور زريقات النوابية ومجموعات عربية أخرى من دار سيالا لمغادرة تشاد إلى دارفور. ورحب مسؤولو الحكومة السودانية بهم أيضاً ووعدهم بالألقاب والأرض١٧.

قاعدة اثنية ضيقة، متمثلة هنا بالعرب. ومثل بقية الحركات الشمالية عمل المجلس في بعض الأحيان على استخدام الخطاب الإسلامي لحشد الشماليين ضد الجنوبيين. وكذلك الخطاب القومي العربي بقصد كسب دعم ليبيا وبلدان عربية أخرى – الشيخ ابن عمر كان يناصر ليبيا أكثر بكثير من أصل أحمد. لكن هذا الخطاب، الذي يختلف تماماً عن ذلك الذي لقادة الجنويد من عرب دارفور، لم يحول دون بقاء المجلس الديمقراطي الثوري مفتوحاً امام عقد تحالفات مع حركات غير عربية ومنها حركات من الجنوب.

حقق حسين حبري مظهراً من مظاهر الوحدة الوطنية عندما طرد ليبيا والقوات الموالية لها من شمال تشاد في سنة ١٩٨٧، بيد أن انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفها الديكتاتور التشادي وطريقته في إثارة الولايات المتحدة ضد فرنسا، عنتا أن مؤيديه بدؤوا بالتملل منه. وفي سنة ١٩٨٩، بعدما استخدم جيشه وشرطته السرية بنجاح ضد الجنوبيين والهاجري من جبال غويرا في تشاد الوسطى، صوب قوته العسكرية على البري الذين اتهموا جماعياً بالاشتراك بمحاولة انقلابية. ولم يفلت من القمع، من زعماء البري الثلاثة الرئيسيين دعومات النظام السابقة، سوى ادريس ديبي ولجأ إلى دارفور المجاورة. تمتع ديبي هنالك بدعم أفراد قبيلة البري السودانيين والطغمة العسكرية لعمر البشير الذي كان قد وصل للثوة إلى السلطة في الخرطوم – والذي اعتبر الجنرال تيجاني آدم طاهر. وهو سوداني بري بارز، أحد قادته الرئيسيين.

واستولى ادريس ديبي على مقاليد السلطة في تشاد في السنة التالية، ١٩٩٠. ومنذ ذلك الحين والدولة والجيش والاقتصاد تخضع لسيطرة قطاعات معينة من قبيلة البري، ولا سيما فرع الرئيس ديبي البديات وعشيرته نفسها كولبالا (ليمارتشان، ٢٠٠٥، ص ١٢١؛ مارتشان، ٢٠٠٧، ص ١٨٥ – ١٨٦). ومن المهم ملاحظة أنه رغم اعتماد ديبي اعتماداً كبيراً على مجموعته الإثنية إلا أنه لم يفلح قط في الحصول على دعم جميع البريين. فعلى سبيل المثال تنظر مشيخات الزغاوة القديمة والغنية باستنكاف في غالب الأمر إلى البديات، رعاة الإبل، وهذا دفع الزغاوة التشاديين إلى التمرد ضد ديبي في وقت مبكر سنة ١٩٩٢ (هجار، ٢٠٠٣)

وفي الوقت ذاته تضاعفت النزاعات بدارفور بين المجموعات العربية وغير العربية. إن انحياز الخرطوم المفضل للعرب دفع الأهالي من غير العرب إلى تكوين ميليشيات ومن بعد مجموعات تمرد، وأصبحت هذه المجموعات ذات أهمية أعظم في سنة ٢٠٠٢ عندما عقدت قبيلة الفور تحالفاً مع قبيلة البري التي تعززت مكائتها، حضوراً ونفوداً، في تشاد (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ١٨).

إدريس ديبي: صانع سلام أم صانع متاعب

كان إدريس ديبي حليفاً مالياً للنظام في السودان إلى أن اندلعت الحرب في دارفور. ولقد سبق أن ناشده المتمردون السودانيون، سواء كانوا من دارفور أو من جنوب السودان، بمددهم بالمعونة منذ سنة ١٩٩١، لكنه رفض على الدوام (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ٢٠). كما رفض ديبي في مطلع سنة ١٩٩١ طلبات من بعض المثقفين الزغاوة السودانيين لدعم حركاتهم المتمردة الناشئة (بعض هؤلاء أصبحوا الآن قادة المتمردين الدارفوريين، ومنهم شريف حرير، آدم علي شوقار، أحمد تغود، نورين مناوي برشم).

وما عاد بعد سنة ٢٠٠٣ قادراً على منع حركتي التمرد في دارفور – جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدالة والمساواة – من استخدام تشاد كقاعدة خلفية، من تجنيد مقاتلين من بين الحرس الجمهوري للنظام نفسه، ومن السعي نحو الحصول على دعم البري التشاديين ومنهم مقربون جداً من الحكومة. وفي شهري مارس/أذار – ابريل/نيسان من سنة ٢٠٠٣ أرسل ديبي قوات تشادية لمقاتلة جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة داخل دارفور. بيد أنه ما كان لدى جنود البري التشاديين نية مقاتلة أي من أفراد البري الآخرين وأخطروا المتمردين السودانيين بقدمهم. وقدمت الحكومة التشادية في شهر مارس/أذار من سنة ٢٠٠٤ تعهدات جديدة بالولاء للحكومة السودانية، مما أفصى إلى نشوء مجموعة معارضة داخل حركة العدالة والمساواة اسمها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD) التي عملت على ضمان اتفاق هدنة وقف اطلاق النار قصيرة الأمد مع الخرطوم في شهر ديسمبر/كانون الأول (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ٦٠ – ٦٢). واعتقلت السلطات التشادية في شهر مايو/أيار زعيمين مهمين في حركة العدالة والمساواة هما بحر إدريس أبو قرده (الشخص الثاني في حركة العدالة والمساواة – ونائب الرئيس وامينها العام) وجمال إدريس بحرالدين، والاثنتان من الزغاوة السودانيين، وسلمتهما إلى الحكومة السودانية. وعلى وجه السرعة تمت تعبئة الروابط العائلية وسرعان ما جرى اطلاق سراحهما. وانحصر ديبي، أكثر من أي وقت سابق، ما بين تحالفه مع البشير وتضامنه مع البري السودانيين، والطرفان هما من أتى به إلى السلطة. وفي الأشهر التالية على ذلك واصل ديبي مقاتلة المتمردين الدارفوريين، وعلى الأخص حركة العدل والمساواة، بل شكل تحالفاً مع جيش تحرير السودان في محاولة لتفكيك قواعد حركة العدل والمساواة في منطقة تنيه١٩.

وفي شهر فبراير/شباط من سنة ٢٠٠٥ اسبغ ديبي دعمه على مجموعة منشقة أخرى عن حركة العدالة والمساواة التي سمت نفسها أولاً مجلس القيادة الجماعية الثورية الموقته ومن ثم حركة العدالة والمساواة – القيادة الميدانية. قاد محمد صالح حربة وهو من زغاوة كوبيه عشيرة كرايغو – وهي أيضاً عشيرة الجنرال محمد علي عبدالله، أحد المسؤولين التشاديين الرئيسيين المكلفين ملف دارفور وبعدها أصبح رئيس اللجنة المشتركة للحكومة السودانية – جيش تحرير السودان – حركة العدالة والمساواة.٢. بلغ عدد مقاتلي حركة العدالة والمساواة – القيادة الميدانية نحو ٢٠٠ مقاتل جلمهم من الزغاوة السودانيين والتشاديين ويتوطن غالبيتهم جنوب تينيه. وقامت الحكومة السودانية بتشادية باعطائهم عشر ناقلات أو أكثر بقليل وسرقوا ما يقرب على ١٥ ناقلة أخرى من الاتحاد الأفريقي واللجنة العالمية للصليب الأحمر٢.

وما كان ديبي يسعى من خلال تحسين العلاقة مع الخرطوم عبر دعمه للمجموعات المنشقة في حركة العدالة والمساواة إلى إضعاف الحركة وحسب، وإنما طرح نفسه باعتباره وسيطاً في الصراع في دارفور المحرج بالنسبة له. وفي يوم ٨ أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٤ وقع اتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في انجامينا. لكن سرعان ما فقدت الوساطة التشادية كل مصداقيتها في عيون المتمردين والحكومة السودانية معاً. مع ذلك ظلت انجامينا من الوسطاء في مفاوضات أبوجا حتى بداية سنة ٢٠٠٦.

لقد أظهر إديبي عجزه في منع أولئك المقربين منه من دعم المتمردين في دارفور، ومن الواضح أن الحكومة السودانية حملته مسؤولية ذلك. وابتداءً من سنة ٢٠٠٣ ادرجت الخرطوم إلى الجنويد عناصر

تشادية معارضة تتخذ من دارفور مقراً لها، ولا سيما العرب منهم والمناصرون السابقون للمجلس الديمقراطي الثوري والتاما - الأعداء التقليديون للبري ٢٢. وهذه المجموعات حين لا تقاوم إلى جنب الجيش السوداني في دارفور، تبدأ بشن هجماتها في تشاد عبر الحدود. هل أراد السودان زعزعة المنطقة الحدودية أم رموا إلى نصب نظام دمية في تشاد؟ النية غير واضحة، لكن منذ سنة ٢٠٠٤ تدفق معارضو ديبي على السودان أملين في الحصول على دعم. ومثلما قال الشيخ ابن عمر في حينها، قبل أن يقوم هو نفسه برحلته إلى الخرطوم: «بعض النظر ما إذا كنت من العرب أو من السارا [المجموعة الإثنية الرئيسية في جنوب تشاد] أو من الزغاوة، فإن كل معارض للنظام في تشاد يسعى في هذه الأيام إلى الاتصال بالسودانيين»^{٢٣}. واستقبل السودانيون أياً كان قادراً على زعزعة النظام في تشاد، ومن بينهم البديات الذي ضموا اقارب للرئيس الذين انخرطوا تدريجياً في التمرد. ونجا ديبي في شهر مايو/أيار سنة ٢٠٠٤ من محاولة انقلاب دبرها جنود من مجموعته الإثنية نفسها، ومن ذلك الحين، وخصوصاً منذ نهاية سنة ٢٠٠٥، تضاعفت أعداد الفارين من الجيش التشادي. وإذ كان الفارون في سنة ٢٠٠٣ يفعلون ذلك بغية الانضمام إلى المتمردين بدارفور، فهم الآن يختارون معسكر الحكومة السودانية لتشكيل حركات تمرد معادية لديبي.

علاقات تشاد - السودان منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥

في سنة ٢٠٠٤ بدأت الخرطوم تطلب من الفصائل التشادية المتمردة العديدة أن يتحدوا. وفي المقابل، وطد ادريس ديبي على مدى سنة ٢٠٠٥ أوأصر علاقته مع مجموعات سودانية متمردة معينة مثل حركة العدالة والمساواة وجناح الزغاوة في جيش تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي. وأزداد الوضع في سنة ٢٠٠٥ توتراً وشكل الهجوم الذي شنه التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL)، وهي مجموعة متمردة تشادية من قبيلة التاما بقيادة النقيب محمد نورعيد الكريم، على مدينة أدرى الحدودية بتاريخ ١٨ ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠٠٥، نقطة تحول إذ أدرك ديبي حينها بأن السودان كان يدعم. على نحو لا ليس فيه، المتمردين التشادين ضده ٢٤. وعقد محمد نور في يومي ١١ - ١٢ ديسمبر/كانون الأول، قبل أيام قليلة من موعد الهجوم، اجتماعاً بالقرب من جنينة مع كل من نافي علي نافي مستشار الرئيس عمر البشير، والوزير بشير طه وزير الداخلية، وأحمد محمد هارون وزير الشؤون الإنسانية - ويعتبر جل هؤلاء من المتنفذين في ملف دارفور بالخرطوم - وجعفر عبد الحكيم والتي غرب دارفور ٢٥. كما عقدت اجتماعات مشابهة في وقت آخر سابق على الهجمات الرئيسية على الأراضي التشادية وكذلك سابق على انشاء تحالفات المتمردين التي كانت أحد أهداف اجتماع يومي ١١ - ١٢ ديسمبر/كانون الأول.

لم يفلح المتمردون في الاستيلاء على أدرى، لكن الغارة سمحت لمحمد نور باظهار قوته وتولي قيادة تحالف المتمردين الذي تشكل قبل ذلك بوقت قصير تحت مسمى الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) أو الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي (FUCD). ورداً على ذلك قرر ديبي تقديم مزيد من الدعم للمتمردين الدرافوريين الذين سبق له في كثير من الأحوال القتال ضدهم.

وإصاب العلاقات التشادية - السودانية مزيد من الفتور حينما شنت الجبهة المتحدة من أجل التغيير غارة ثانية في شهر أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦؛ دخل رتل من المتمردين مباشرة على العاصمة انجامينا الذي لم تلحق به الهزيمة إلا في آخر لحظة بفضل دعم الجيش الفرنسي وضعف استعداد قوات الجبهة المتحدة من أجل التغيير للقتال في المدن. وفي الوقت نفسه دفع الجيش التشادي وحركة العدالة والمساواة القوات المتمردة خارج أدرى.

وبعد ذلك بوقت قصير، في يوم ٣ مايو/أيار، اعيد انتخاب ديبي رئيساً للدولة رغم اتهام المتمردين والمعارضة السياسية له بتزوير الانتخابات مثلما هو حال الانتخابات السابقة (في سنة ١٩٩٦ و٢٠٠١). ومن الأعمال الأولى التي أقدمت عليها حكومة ديبي الجديدة هو استبدال حليفه التقليدي تايوان بالصين صديقة السودان، والعمل الآخر هو التقارب، بتوسط من القذافي، مع حكومة عمر البشير الذي كان حاضراً في مراسم تقليد ديبي لمنصب الرئاسة. ووقعت الحكومتان بتاريخ ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٦ اتفاقاً اتفق فيه الطرفان على ألا يعطي أحدهما من الآن فصاعدا اللجوء لمتبردي الطرف الآخر. وبعد أسبوعين طبع البلدان علاقتهما الدبلوماسية، وأخيراً وفي تاريخ ٢٨ أغسطس/آب اتفقا على «إطار عمل» يسجلان فيه عملية تطبيع علاقتهما «باعتبارهما بلدين صديقين وجارين».

وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يدم طويلاً، إلا أنه كان أول محاولة ثنائية لها أثرها الحقيقي على

أرض الواقع، كما بينت أيضاً محدودية المفاوضات بين الحكومتين إذ بدتا مذهبولتين إزاء تفاقم التوترات المحلية التي قامت بتنميته. ومن الصعب بمكان التكهن بمقدار الاستعداد الحقيقي للحكومتين التشادية والسودانية في تهدئة الأوضاع في صيف سنة ٢٠٠٦، لكن يبدو أن ديببي مضى حقاً باللعبة إلى حد ما وطلب من المتمردين الدارفوريين مغادرة تشاد ٢٦. غادر بعضهم إلى خارج البلاد أو إلى مناطق التمرد في دارفور، أما آخرون فلبثوا في البلاد يعملون بتكتم. وعاد معظم المتمردين التشاديين في دارفور إلى بلدهم لكن بنية واضحة إلا وهي استئناف الهجوم بأقرب وقت ممكن. ووقع قتال عنيف ابتداءً من شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ بين مجموعات التمرد التشادية والجيش التشادي وخاصة في جبال دار تاما بمنطقة غويريدا من دون أن يحقق أحدهما نجاحاً ساحقاً على الآخر.

كما أن الهدنة توافقت مع حلول الموسم المطري (الذي يدوم من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول)، لكن حالما بدأت طرق المياه المؤقتة بالجفاف استؤنفت غارات المتمردين، وفي بعض الأحيان هجمات الجنويد بذات القوة التي كانت عليها في النصف الأول من السنة. وبحكم هذه الهجمات الجديدة التي الفت فيها الحكومة التشادية، في غالب الأحوال، اللوم على الخرطوم فقد تمزق الاتفاق الثنائي. وأمل المتمردون السودانيون في نهاية شهر سبتمبر/أيلول بأن تبدي تشاد مرة أخرى بعض التأييد لقضيتهم ٢٧ الذي تجلى، كما يبدو، في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول.

وبعد أشهر عدة من ارتفاع حدة الحرب بالوكالة في نهاية سنة ٢٠٠٦ ومطلع سنة ٢٠٠٧، استؤنفت المفاوضات الثنائية مرة أخرى بالتوقيع على اتفاق بالمملكة العربية السعودية في شهر مايو/أيار ٢٠٠٧. والتزم الطرفان مرة أخرى بأن يبعد كل منهما متمردي الطرف الآخر، ومرة أخرى اتسم الموسم المطري بالهدنة. وبضغط من الخرطوم قبل المتمردين بدخول المفاوضات تحت رعاية ليبيا. وشرح قائد متمرّد تشادي الأمر قائلاً: «ليس لدينا خيار آخر. يريد منا السودانيون مغادرة أراضيهم ليتمكنوا من التركيز على النزاع في دارفور» ٢٨.

وفي يوم ٣ أكتوبر/تشرين الأول، في اللحظة التي كان يتوقع فيها الكثيرون هجمات جديدة للمتمردين على الأراضي التشادية، وقعت انجamina اتفاقاً في سرت بليبيا مع اربع حركات تمرد: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسية (UFDD/F)، تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، وحركة الوفاق الوطني التشادي (CNT)، وهذه كانت هي حركات التمرد الرئيسية التي استفادت من الدعم السوداني. أما الفصائل التي بقيت خارج دائرة المفاوضات فتأثيرها أقل ولم تتلق كثيراً من الدعم من الخرطوم. بيد أن المفاوضات التشادية – التشادية في ليبيا لم تثمر في الوصول إلى اتفاق في العديد من النقاط المهمة. ومثلما شرح قائد للتمرد:

«وضعنا شروطاً، لكن الحكومة التشادية قبلت بثلاثها فقط، مثل إعادة ادماج الفارين في الجيش. لكن النقاط الحاسمة مثل تعيين رئيس وزراء مؤقت تختاره الحركات المتمردة وتنظيم مائدة مستديرة تحضرها المعارضة الرسمية بقصد إجراء انتخابات جديدة، فقد رفضتها الحكومة» ٢٩.

من الجلي، في حال إعادة النظر إلى ما مضى فقط، أنه ما كان ممكناً للاتفاق أن يضع حداً للتمرد التشادي، كما اتضح ذلك في العنف الذي تلا. وفي تاريخ ١٤ مارس/أذار ٢٠٠٨ وقع الرئيسان ديببي والبشير بدكار اتفاقاً جديداً بـ«عدم العدوان» (اللوموند، ٢٠٠٨) الذي لم يزد غير أن يكرر بنود الاتفاقات السابقة وأن تمتع الآن بفرصة أكبر قليلاً من الاحترام.

٥. المجموعات المسلحة في شرق تشاد ودارفور

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ – أبريل/نيسان ٢٠٠٦

بالقدر الذي تعاضمت فيه قوة المتمردين الدارفوريين ازداد دعم الحكومة السودانية للمتمردين التشاديين، إذ هدفت الحكومة إلى فتح جبهة ثانية ضد جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة من خلال زعزعة الاستقرار في مناطق تشاد الشرقية المستخدمة بوصفها قاعدة خلفية، ومن ثم - مثلما تصر الحكومة التشادية - من خلال محاولة نصب نظام موال للخرطوم في انجamina. لا شك أن الهدف الأخير هو هدف طموح جداً ومحفوف بالمخاطر، لكن النية كانت بادية الوضوح تماماً في الوقت الذي شنت فيه الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) الهجوم على انجamina بتاريخ ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ (مع أن البعض قد يجادل بأن الجبهة المتحدة من أجل التغيير شنت هذا الهجوم من دون إذن واضح من الخرطوم). وما بين نهاية سنة ٢٠٠٥ وأبريل/نيسان بدأت الحكومة التشادية في رد انتقامي بدعم بعض من المتمردين الدارفوريين بشكل مباشر مقابل التزامهم مساعدتها في قتال المتمردين التشاديين داخل تشاد نفسها. فإذا كان الهجوم على أدري في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٦ قد فشل، فهذا يعود على الأقل جزئياً إلى حركة العدالة والمساواة التي كانت قادرة على تعبئة سبع عربات (إلى جانب نحو ١٠٠ عربة للجيش التشادي). ومنذ ذلك الحين فصاعداً قاتل المتمرّدون السودانيون، وبالأخص حركة العدالة والمساواة، بانتظام مع الجيش التشادي ضد المتمردين التشاديين وخاصة في أدري ودار تاما ٣.

وتعرضت الحكومة التشادية للخطر بصورة شديدة بين شهري ديسمبر/كانون الأول وأبريل/نيسان ٢٠٠٦، فمن بداية هذه الفترة كانت استراتيجية السودان تقوم على جمع مختلف فصائل التمرد التشادية في تحالف تحت مظلة الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) بقيادة النقيب محمد نور عبدالكريم الذي كان بحماية الخرطوم في حينها. وما كان هذا الاختيار جماعياً، فمحمد نور - الملقب أبو التمتمة لتمتمته في الكلام - هو ابن شيخ تاما تقليدي، والتاما هم مجموعة إثنية غير عربية، ذات سلطنة في منطقة غويريدا إلى شمال أبيشي وذوو مجتمعات متفرقة صغيرة في دارفور. وقضى محمد نور جزءاً من شبابه بصحبة العقيد محمد جرفة وهو قائد التاما الرئيسي في تشاد. وفي سنة ١٩٨٩ كان محمد نور، الذي ما لبث طالباً وعمره لم يتعد الـ٢٠، بعد، من التاما القليلين الذين انضموا إلى حركة إدريس ديبي، الحركة الوطنية للانقاذ (MPS) في دارفور. وأصبح بعد عودته إلى تشاد مع المنتصرين في سنة ١٩٩٠، مساعد محافظ إقليم بلتن قبل أن يشغل مناصب ثانوية عديدة في الجيش.

وفي سنة ١٩٩٤ تمرد محمد جرفة على النظام وأسس التحالف القومي للمقاومة (ANR) أو القوات القومية للمقاومة (FNRR)، واتبع محمد نور خطى استاذة، لكن بينما مضى جرفة إلى منفاه في بنين، أقام محمد نور قاعدة مقاتلين في السودان. وفي سنة ١٩٩٨ قامت الأجهزة الأمنية السودانية بتجنيدده بواسطة عزالدين أسحاق ابراهيم، وهو من التاما السودانيين ومستشار للرئيس السوداني البشير. وكان محمد نور، بدوره هذا، ناشطاً في المناطق النفطية لولاية غرب أعالي النيل، لكن لما

جرى تنظيم قمع التمرد الدارفوري في سنة ٢٠٠٣ رقي إلى رتبة عقيد ثان ومنح مسؤولية تجنيد وقيادة الجنجويد بإشراف عبدالرحيم أحمد محمد «شكرتالله» وهو ضابط مخابرات كان في حينها القائد الرئيسي للجنجويد في ولاية غرب دارفور٣١. كان دور محمد نور هو تجنيد قوات من التاما للهجوم على مواقع جيش تحرير السودان والقرى في ولاية غرب دارفور. ومثل العديد من ميليشيات الجنجويد تشكلت قواته في البداية باعتبارها جزءاً من قوات الدفاع الشعبي (PDF) قبل العودة إلى حركة تمرد تشادية٣٢. وكان محمد نور خلال شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥ «المنسق العام» لقوات الدفاع الشعبي في ولاية غرب دارفور٣٣.

وفي سنة ٢٠٠٣ وقع محمد جرفة اتفاق سلام مع إدريس ديبي برعاية الرئيس الغابوني عمر بونغو وكوفى فيما بعد بمنصب وزير البريد والتلغراف، لكن معظم مقاتلي التحالف القومي للمقاومة (ANR) ظلوا في السودان. وفي سنة ٢٠٠٥ وصل محمد أبو سليك، وهو ابن عم محمد نور المنفي في فرنسا، إلى السودان لإعادة تعبئة القوات، لكن أجهزة الأمن السودانية اعتقلته في سبتمبر/أيلول وسجنته مدة تسعة أشهر. وهذا مكّن محمد نور من تولي زمام الحركة وأعاد تسميتها على الفور به، التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL)٣٤.

في شهر ديسمبر/كانون الأول بات التجمع من أجل الديمقراطية والحرية مكوناً رئيسياً للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، إذ يجتد بشكل أساسي من التاما (من تشاد والسودان) والعرب التشاديين (وخاصة من بين إريكات في دار تاما) واوادي. كما ضمت الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) عنصراً عربياً (من تشاد والسودان) تمثل أصلاً في بقايا المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) الذي ترأسه حسن صالح القدم المعروف بلقبه «الجندي»٣٥، وهو من همت العربية٣٦ في تشاد، وكان الجندي عضواً سابقاً في المجلس الديمقراطي الثوري وتلقى لاحقاً تدريباً في الأكاديمية العسكرية الليبية. وأنضم إلى التمرد المناهض لديبي في السودان مبكراً في سنة ١٩٩٤ وأسس الوراق الوطني التشادي (CNT) في سنة ٢٠٠٤. ضمت قواته العرب الذين شاركوا في الهجمات على القرى غير العربية في وادي صالح في ولاية غرب دارفور في سنتي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ وهم يرتدون الزي الرسمي لقوات الدفاع الشعبي السودانية (PDF)٣٧. وفي يوليو/تموز سنة ٢٠٠٤ شن الجندي أول هجوم له في الأراضي التشادية مختاراً في ذلك منطقة حرازة مانكيوين جنوبي أم تيمان على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى. قامت الحكومة السودانية باعتقاله - التي من الممكن أن تكون قد استهجنّت هذه العملية المبكرة - ثم اطلقت سراحه سنة ٢٠٠٥ ليصبح نائب رئيس الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC). وقال زعيم لجيش تحرير السودان (SLA) كان معتقلاً في سجن كوبر في الوقت الذي كان فيه الجندي مسجوناً إن الأخير «كان يرفض تلقي أوامر من الحكومة السودانية وابتقت عليه المخابرات سجيناً في الكوبر حتى بدأ يغير رأيه. ولما اطلق سراحه رأته حراً أيضاً وعلمت بأنه كان قد تلقى عربات وبنادق من الحكومة».

كما ضمت الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) جناحاً من الاواديين والميمي بقيادة أدوما حسب الله جداريب وهو عربي امه اوادية وعضو سابق في الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) - التي انبثق منها هذا الجناح نشأ جزئياً. كما أن هنالك فصيلاً من البيديات في ال(FUC) متمثلاً في التجمع الشعبي من أجل العدالة (RPJ) وهي مجموعة تكونت من الهاريين من الجيش من المجموعة الفرعية بورغات بزعامة أباكار تولي - وهو شقيق زعيم البورغات التقليدي وودي تولي وعم عباس محمد تولي

هذا النوع من التعامل بين المحررين السابقين والخرطوم هو خير مثال على «الولاءات المتغيرة» الشائعة في الاقليم. (ديبوس، ٢٠٠٨).

في شهر أبريل/نيسان كان يمكن لعدد قوات الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) أن يبلغ ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ رجل، نصفهم تقريباً من التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL). و١٢٠٠ تقريباً منهم تقلهم ٧٠٠٠ عربة شاركوا في الهجوم على انجamina. ومن الواضح بمكان أن الخرطوم ما كانت تقدم دعماً متكاملاً لفصائل (FUC) المتباينة في ذلك الوقت: تلقى التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL) أسلحة أكثر من بقية الفصائل الأخرى ومنهم مجموعة أدوما حسب الله (انظر إطار ا).

لقد أفضى اخفاق الهجوم على انجamina إلى الأفول السريع للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) التي خسرت قواتها وثقة الخرطوم فيها. ففي شهر يوليو/تموز انفصلت مجموعة الجندي، الوفاق الوطني التشادي (CNT)، من الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) واقتربت أكثر من المنبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD). وفي سبتمبر/أيلول غادر أدوما حسب الله محمد نور ليشكل بصحبة مقاتلين عديدين من الاوادي التجمع الوطني الديمقراطي (RND).

إطار ا «البندقية مثل الطعام بالنسبة إلينا»: تدفق الأسلحة بين تشاد والسودان

قامت كل من تشاد والسودان بتسليح إحداهما معارضة الآخر خلال المراحل المتعددة من التمرد في كلا البلدين. ولم تكن عملية العسكرية هذه، على أي حال، ثابتة أو ممنهجة أو موحدة. بدلاً من ذلك عمل التسليح غير المتساوي للفصائل المتعددة على تغيير ديناميكيات القوة بين مجموعات التمرد المتنافسة ونمى الانشقاقات. ومن الجوانب البارزة لعمليات نقل الأسلحة وتدفعها في الاقليم عملية إعادة تدوير بحيث أن الأسلحة التي تقوم مجموعة متمردة بأسرها تنتهي لاحقاً عند مجموعة أخرى.

كان الجنجويد هم الهدف الأساس من تدفق الأسلحة التي يقوم السودان بتزويدها إلى دارفور، حتى منتصف سنة ٢٠٠٤. وفي ذلك الوقت انتفع بعض المتمردين التشاديين مثل محمد نور عبدالكريم، الذي كان يجند مقاتلين من أصول تشادية في ميليشيات الجنجويد، من ذلك الدعم. وفي سنة ٢٠٠٥ حينما غدت كمية الأسلحة المتدفقة على الجنجويد أقل شرعت الخرطوم في تسليح مجموعات التمرد التشادية، واعطتهم في بعض الأحيان أسلحة مصنوعة صينياً، بعضها منتج في السودان نفسه (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٧؛ مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧، ج٢). واقتصر إمداد الأسلحة على الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) وبشكل خاص فصيل التاما لمحمد نور، الأمر الذي سبب خلافات داخل تحالف المتمردين (كوريو، ٢٠٠٧).

إن معظم ما نعرفه عن الأسلحة هو حصيلة لما تم انتشاره خلال المصادمات، إذ كشفت مثلاً الأسلحة التي استولى عليها الجيش التشادي من قوات الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) خلال معركة انجamina بأبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦ عن أسلحة من نوع أم أر بي أل الصينية، بندق عديمة الارتداد (صينية

أما منبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD) هي المجموعة الكبرى الأخرى من الهاربين من البدايات التي وافقت على الانضمام إلى الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) في بداية تشكيلها في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥ رغم مشاعر محمد نور المعروفة ببعدها للبري. وظلت الحكومة السودانية ومحمد نور في ريبة من هذه المجموعة التي ينتسب قادتها إلى العائلة القريبة لإدريس دبي، وعليه لم يحز قادة المنبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD) مواقع هامة في الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC). وعندما شنت ال(FUC) غزوها في شهر أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦ على العاصمة انجamina فإنها لم تنسق عملياتها مع (SCUD).

عملت الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) على التجنيد من بين المقاتلين التشاديين والسودانيين معاً ومن بين التاما السودانيين بصورة خاصة. وكان نحو ٦٠ في المائة من متمردي (FUC) الذين أسرههم الجيش التشادي إثر الهجوم الفاشل على انجamina بتاريخ ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، سودانيين: الكثير منهم عاشوا في السودان ولديهم جنسيات سودانية رغم أنهم تشاديو الأصل. كما وجدت أوراق ثبوتية مع البعض منهم. وفي مقابلات أجرتها السلطات التشادية مع ١٧٠ من سجناء الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) (مما مجموعه ٦٠٠)، زعم ١٠٠ أو أكثر أنهم سودانيون. ومن بين ال١٧٠ سجيناً، كان ٧٣ من التاما وكان أكثر من نصف هؤلاء من السودان. وأعلن الكثيرون بأنهم جندوا قسراً أو مقابل وعود بتلقي مكافئات ليس من المتمردين التشاديين وحسب، إنما من الجيش السوداني أيضاً ٣٨.

كما احتوت الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) على بعض من متمردي جمهورية أفريقيا الوسطى، وهؤلاء هم «محرورون سابقون» أوصلوا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فرانسوا بوزيزيه إلى سدة الحكم بدعم تشادي في سنة ٢٠٠٣. ومن ثم خاب أملهم فيه بشكل سريع وتمردوا على النظام. ولما طلبوا دعماً من الحكومة السودانية قيل لهم أن الخرطوم تولي الأولوية لتشاد وأنهم سيتلقون دعماً ضد بوزيزيه في حال التحاقهم بالجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) ضد دبي. وكان قائدهم هو أدوم رخيص عبد الرسول وهو تشادي عربي أسره الجيش التشادي خلال غزوة (FUC) على انجamina بتاريخ ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ بصحبة ٥٠ من متمردي جمهورية أفريقيا الوسطى (FIDH، ٢٠٠٦، ص ٥٥، ٥٨؛ انترناشنال كرايسس جروب، ٢٠٠٧، ص ٢٧). وقال عبد الرسول في مقابلة أجراها البوليس معه بتاريخ ١٥ أبريل/نيسان:

«بحكم المعاناة في أفريقيا الوسطى خلال فترة الصراعات حين قدمنا السلطة إلى بوزيزيه، قررنا نحن ثمانية من الضباط في حركة التحرير الشروع في تمرد [جديد] ضد نظام أفريقيا الوسطى... ولعدم امتلاكنا أسلحة استجبتنا لطلب الحكومة السودانية والمعارضة التشادية بمساعدتهما في تحرير تشاد وفي المقابل قالوا لنا بأنهم سيفعلون الشيء ذاته لجمهورية أفريقيا الوسطى. أنا [في البدء] رفضت هذا الاقتراح فاسترجعت الحكومة السودانية سيارة التيوتا وجهاز الثريا مني وطلبت منا المغادرة. لكن بما أننا لم نكن نعرف ما نفعول فما كان امامنا سوى [تغيير رأينا] وقبول قرارهم. واعطانا البشير الأسلحة. لقد انضمت إلى التمرد في جمهورية افريقيا الوسطى، لكن انعدام الأسلحة أجبرنا على

بي - ١٠ أو أس بي جي - ٩ الروسية)، وقاذفات أر بي جي الصاروخية ٣٩. وأعلم ضابط في الجبهة المتحدة من أجل التغيير تم أسره في معركة انجamina، البوليس التشادي بأنه كان لدى المجموعة التي قادت الهجوم على العاصمة - بأكثر من ٧٠ عربية - خمس قاذفات صواريخ من نوع سول - سول وعشر مضادة للدبابات. وأعلن سجين آخر وهو رئيس فصيل في (FUC) بمنطقة هرازا (جنوب الجنية)، لقد زارنا الرئيس السوداني عمر حسن البشير شخصياً. في كل مرة جاء بها تحدث تفصيلاً مع قادتنا. لقد جلب لنا معه في المرة الأخيرة الطعام والزي العسكري وأسلحة منقولة برأ. غادر القادة بالاقلاع جويًا وعادت الناقلات فارغات «٤٠. كما لوحظ بأن الكثير من مقاتلي (FUC)، ومن ضمنهم أولئك الذين اسرتهم السلطات التشادية، كانوا يرتدون الزي العسكري السوداني، وزعم بعض هؤلاء السجناء بأنهم جنود أو ضباط شرطة سودانيون. وما هو ذو دلالة إن الأسلحة التي انتزعت من رجال محمد نور في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦، حالها في ذلك مثل حال الأسلحة التي انتزعت في أدري بشهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥، قدمتها الحكومة التشادية في ما بعد إلى متمردي دارفور. وأقر مصدر مقرب من إدريس ديببي بهذه الهدية، ووصفها بأنها «إعادة إلى المرسل» ٤٢.

وبعد اخفاق الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) في إغارتها على انجamina حوّلت الخرطوم نقل الاسلحة باتجاه اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، وتلقى التحالف الجديد قاذفات صواريخ أر بي جي وبنادق مضادة للدبابات ومضادة للطائرات وصواريخ سام - ٧ (كوريو، ٢٠٠٧). وأخير محمد نوري راديو فرنسا الدولي (RFI) بأن «معظم» هذه الصواريخ أخذت من مخزون الجيش التشادي أثناء الغارة على مدينة أبيشي بشهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦. لكن الخرطوم، كما يبدو، كانت قد زودت الـ (UFDD) بصواريخ أيضاً. ولاحظ صحفي من راديو فرنسا الدولي (RFI) وجود «كتابة صينية... على بطاريات (UFDD) المضادة للطائرات» (كوريو، ٢٠٠٧). ويبدو أن شحنات أسلحة من الخرطوم إلى فصائل التمرد التشادي، وخاصة الـ (UFDD)، تواصلت في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٧، ثم ازدادت بشكل كبير بعد سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

أما المتمردون الدارفوريون، فقد انتفعوا من جهتهم ابتداءً من سنة ٢٠٠٣ من الدعم التشادي (نقود، هدايا، بيع عربات وأسلحة)، وعلى الأخص من المجتمع البري، بل حتى من عائلة إدريس ديببي من دون موافقته. فالمدنيون التشاديون، وعلى الأخص البري، اعتادوا على جلب العربات والأسلحة إلى الحدود أو العبور بها إلى دارفور لبيعها للمتمردين، إذ تباع بندقية أي كي ٤٧ بـ ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار أمريكي، وهذا النوع من البنادق لا يباع في تشاد بأكثر من ٢٠٠ - ٢٥٠ دولار أمريكي. كما كان للعملة السودانية سحرها في عيون التجار التشاديين.

وحاولت حركة العدالة والمساواة منذ شهر مايو/أيار سنة ٢٠٠٣، تجنب الدخول في صراع مع النظام التشادي، فسعت إلى رفض التشاديين الفارين والسيارات والأسلحة المسروقة في تشاد، وكما قال قائد رفيع في الحركة شارحاً:

«في البداية أقبل العديد من التشاديين للانضمام إلينا، لكننا أردنا وقف ذلك وطلبنا منهم المغادرة. ومنذ شهر مايو/أيار سنة ٢٠٠٣، بعد قيام القوات التشادية بالهجوم علينا في السودان [في شهري مارس/أذار - أبريل/نيسان ٢٠٠٣، ما عدنا نرغب في انضمام الفارين من الجيش التشادي إلينا، أو أن

ينهبوا سيارات وأسلحة من الحكومة التشادية لكي يهبونها أو يبيعونها إياها. أعلننا ذلك على الملء في الجامع خلال العيد، وعمل هذا على تقليص التوتر الناشئ بيننا وبين الحكومة التشادية. وكرنا القيام بذلك في سنة ٢٠٠٤ بناء على طلب ديببي» ٤٣.

مع ذلك، فإنه من الصعب، طبقاً للعديد من قادة التمرد، معرفة المنشأ الوطني لبري، ناهيك من منشأ السيارات والاسلحة. وأقر قائد في حركة العدالة والمساواة قائلاً إنه «ربما قد وصلت إلينا سيارات في بعض الأحيان سيارات تابعة للجيش التشادي أعيد طلاؤها»، وأعلن قائد آخر «البندقية مثل الطعام بالنسبة إلينا. لا نسال من أين جاءت» ٤٤.

وإلى جانب حركة العدالة والمساواة، انتفع فرع الزغاوة لجيش تحرير السودان (SLA) بشكل كبير من الاسلحة المجلوبة من تشاد، وهذا يعود بشكل كبير إلى ما يتمتع به عبدالله أباكار بشار من علاقة جيدة مع المجتمع البري في تشاده. أما في داخل جيش تحرير السودان فقد حاز عبدالله أباكار وخليفته مني مناوي معظم الأسلحة والعربات الأتية عبر الحدود على حساب جناح الفور لعبدالواحد محمد نور. وفي فبراير/شباط سنة ٢٠٠٥ دفع إدريس ديببي، على ما يبدو، ٥٠٠ مليون فرنك تشادي (٢٤٠ ألف دولار أمريكي تقريباً) إلى جمعة محمد هجار رئيس أركان حركة مني مناوي ٤٦. ومكّن الدعم المالي التشادي، افتراضاً، جيش تحرير السودان من ابتياع أسلحة مضادة للطيران، وبالأخص ١٥ - ٢٠ صاروخا من نوع سام استولت عليها جي ١٩ من جيش تحرير السودان - مني مناوي في صيف سنة ٢٠٠٦. ٤٧. بيد أن تشاد ما قامت بتسليح متمردي دارفور مباشرة إلا في أواخر سنة ٢٠٠٥ تحديداً، بادئة بحركة العدل والمساواة التي منحتها أسلحة منتزعة من المتمردين التشاديين.

بعد اتفاق السلام في دارفور في شهر مايو/أيار ٢٠٠٦، ٤٨، حصلت جي ١٩، التي هي ليست طرفاً موقعاً في الاتفاق، بشكل سريع على الأسلحة عبر تصادمها بالجيش السوداني وجيش تحرير السودان - مني مناوي. وفي خريف سنة ٢٠٠٦، مكّن تحالف جبهة الخلاص الوطني (NRF) الجديد (الذي ضم حركة العدالة والمساواة وجيلي ١٩) جي ١٩ من الاستفادة من المعونات التي تقدمها انجamina. لكن الانقسام السريع للتحالف عنى تركز الأسلحة والعربات التشادية بشكل أساسي في يد مجموعة واحدة وهي مجموعة آدم بخيت وخميس عبدالله أباكار.

سوق الأسلحة في انجamina كان مصدراً آخر من مصادر إمداد الأسلحة، إذ يمكن ابتياع بندق كلاشينكوف روسية الصنع ومسدسات يدوية ليبية وأسلحة أخرى بـ ٢٠٠ - ٦٠٠ دولار أمريكي. يبدو أن مصادر هذه الاسلحة الصغيرة متعددة وعلى الأخص من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر جمهورية افريقيا الوسطى. تستخدم الفصائل المتمردة الناشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN)، خط الإمداد هذا لدخول منطقة أكتوتور شمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية لشراء الأسلحة في السوق المحلية ٤٩.

وحاولت ميليشيات الداجو التقليدية في دار سيالا منذ سنة ٢٠٠٦ استبدال الأقواس والسهام المسمومة والرماح بالبنادق (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦، ص ٢). لقد طلبوا من الحكومة التشادية وحركة العدل والمساواة كليهما مدهم ببنادق كلاشينكوف. وفي شهر يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ وقع ستة من الداجو المتشددين - وخاصة بشير حسان بشير وهو نصير للميليشيا وعقيد في الجيش

التشادي - اتفاق الدعم المتبادل مع نورين مناوي برشم، وهو سياسي من حركة العدالة والمساواة المسؤول عن تجنيد ميليشيا الداجو للمساعدة في فتح جبهة من دار سيالا على ولاية غرب دارفور. ٥. بيد أن معظم الداجو ما كانوا على استعداد للقتال في دارفور، وهذا هو السبب الذي قامت من أجله حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان بتدريب عدة مئات من ميليشيات الداجو، لكنهما لم تقوما بتسليحهم. لقد ذُرب، مثلاً، في سنة ٢٠٠٦، ٤٠٠ رجل من الداجو من منطقتي تيرو وميرينا، لتكوين واحدة من أهم الميليشيات المحلية، خلال أربعة أشهر في معسكر ليس بعيداً عن كوكو أنغرانا. وتبين أشرطة الفيديو التي صورها متمردو دارفور كمية صغيرة نسبياً من الأسلحة النارية، ولم يعطها المتمردون إلى الداجو، وكان على هذه الميليشيا أن تشتري بنادقها بوسائلها الخاصة.٥.

وطلب متشددون رقيقو المستوى آخرون، بعد أشهر قليلة لاحقة، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، - منهم سياسيون في انجamina - من الحكومة مدهم بـ ٢٠٠٠ قطعة من «الأسلحة الهجومية» وأكبر قدر ممكن من الأزياء العسكرية والذخائر وثلاث سيارات تويوتا من طراز البيك أب، جيا، ثمانية تلفونات من نوع ثريا و ٣٠ مليون فرنك تشادي (٧١ ألف دولار أمريكي)٥٢. لكن مطالبتهم لم يجر تلبية. ورفضت الحكومة التشادية، لحذرها في الاصطاف ضد العرب، تسليم الداجو وعمل الجنود في غالب الأحوال على تجريدهم من الأسلحة التي كانوا قد ابتاعوها. رغم ذلك فقد تسلمت هذه الميليشيا بلا شك بعض الأسلحة - كلاشينكوف قديمة في الغالب، كما قاذفات آر بي جي- من الجيش التشادي وحركة العدالة والمساواة، وخصوصاً حين انسحب الجيش من دار سيالا إثر هجوم الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) على أدري في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥. لكن كانت هنالك، مثلما يبدو، هدايا من الأقارب أو من أفراد متعاطفين مع قضيتهم وليس حصيلة لأوامر صادرة من جهات عليا. ولذلك ابتاع الداجو معظم أسلحتهم النارية بأسعار تتراوح بين ٣٠٠ - ٧٠٠ دولار أمريكي، ومن جنود تشاديين في غالب الأمر، جنود قاموا لاحقاً بتجريد الداجو من الأسلحة نفسها التي باعوها لهم. فلدى أحد ميليشيا الداجو المهمة، بمنطقة تيرو، ٧٥ كلاشينكوف - مشتراة جميعاً - لنحو ٢٠٠ رجل، بالإضافة إلى سبع قاذفات آر بي جي - خمس مشتراة، واثنتان وهبهما الجنود لهم ٥٣.

وليس من الضروري أن يكون قادة مجتمع الداجو قد عملوا على تشجيع مساعي الميليشيات لاقتناء الأسلحة، إذ أعلن سلطان الداجو سعيد براهم في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ قائلاً إن «ناسي يريدون أسلحة، هذا هو سبب عدم سعادتي حقاً. أقول لهم: أين أجد الأسلحة لأهبها لكم؟ الأسلحة ستجذب أعداء آخرين كثيرين»٥٤.

خريف ٢٠٠٦:

صعود جبهة الخلاص الوطني (NRF) اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)

عقب هدنة صيف ٢٠٠٦، استأنفت الخرطوم وانجamina دعم إحداهما لمتمرد الأخرى بحماية جديدة، وسدّ النصر العسكري الذي حققه المتمردون الدارفوريون بتاريخ ٧ أكتوبر/تشرين الأول الطريق أمام أية تسوية مع النظام في تشاد؛ كان هجوماً ناجحاً لجبهة الخلاص الوطني (NRF) - وهي تحالف جديد بين مجموعات التمرد الدارفورية المناهضة لاتفاق أبوجا - على قاعدة كارياري السودانية الكائنة على

الحدود مع تشاد مقابل معسكر أوري كاسوني للاجئين السودانيين (تائر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ٥٥). لقد كان تفكيك هذه القاعدة، التي تشكل خطراً، في صالح انجamina. وكان هكذا، قبل الهجوم وبعده على حد سواء، مسموحاً للمتمردين الدارفوريين بعبور الحدود التشادية والبقاء ثمة بعد الهجوم ٥٥. حيث قاموا بالاحتفاظ بعشرات السجناء العسكريين السودانيين لعدة أشهر٥٥. غير أن ذلك أثار انقساماً داخل جبهة الخلاص الوطني ما بين الأجنحة القريبة جداً من انجamina وبين الأجنحة الراقبة في اظهار استقلاليتها عن أي قوة خارجية (تائر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ٥٦).

واستؤنفت في غضون ذلك هجمات الجنجويد، سودانيين وتشاديين معاً، في الجنوب بدار سيالا. كما اندلعت الصدامات في نفس المنطقة بين الجنجويد ومتمرد دارفور. وبحلول شهر أكتوبر/تشرين سنة ٢٠٠٦، حين بات ممكناً عبور الوديان بالعربات، كان الجنجويد في تشاد، الذين كانوا يمتطون خيولهم في السابق فقط، يقتادون أيضاً سيارات يحتمل أن قام السودان أو المتمردون التشاديون بمدهم بها. أن بعض ضحايا هذه الهجمات قد يخلطون في بعض الأحيان بين الجنجويد والمتمردين التشاديين، والعديد من هؤلاء الضحايا يبسطون الاختلافات باطلاق كلمة جنجويد على كل معتد يمتطي حصاناً وكلمة المتمردين على كل من يركب عربة. يرتدي الهاجمون على الدوام زياً رسمياً سودانياً، وقد وجدت بطاقات هوية الجيش السوداني لدى أولئك الجنجويد الذين قتلوا في المعركة٥٧.

ولعل الغرض من هذه الهجمات هو استعداد المتمردين التشاديين للقيام بهجوم آخر. وبتاريخ ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول قام، في الحقيقة، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، وهو تحالف تشكل في ذلك الصباح ذاته، بالهجوم مباشرة على غوس بيذا عاصمة إقليم دار سيالا. وفي اليوم التالي هجم على أم تيماء عاصمة مقاطعة سالامات المجاورة. مكّنت هذه الهجمات المباغثة الحكومة السودانية من القيام بمحاولة أخرى لتشكيل تحالف يضم جميع المجموعات التشادية المتمردة للحلول محل الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC). أقيمت المحاولة الثانية على أساس وصول أو عودة عسكريين وفنيين للخرطوم يتمتعان بخبرة عسكرية أكبر من التي لمحمد نور؛ الشيخ ابن عمر سعيد، القائد السابق للمجلس الديمقراطي الثوري (CDR)، الذي شغل بالتناوب منصب وزير أو متمرد في ظلّ جميع الأنظمة منذ سنة ١٩٧٩؛ ومحمد نوري وهو من قبيلة القرعان فرع أناكزا مثل حسين حبري. شغل نوري منصب وزير في ظل حكومتي حبري وديبي معاً. وفي شهر يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ اعتزل نوري منصبه بوصفه سفير تشاد لدى السعودية والتحق بالتمرد مؤسساً اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية (UFPD) الذي تألف من بضع مئات من مقاتلي القرعان.

وحمل اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) ثلاثة أجنحة منذ بداية انطلاقته. الأول هو اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية (UFPD) لمحمد نوري، الثاني المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) الذي قاده الشيخ ابن عمر منذ سنة ١٩٨٢ ويجند العرب بشكل رئيسي (وكذلك الاواديين والميمية)، وما كان قادراً على استقطاب كل العرب المتمردين. الثالث، مجموعة عربية صغيرة أخرى: فصيل منشق من الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) بزعماء عبدالواحد عبود مكاي وهو أيضاً من عرب أولاد راشد.

ومما لا شك فيه إن الهدف من غارة يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول هو إعادة تسليم زمام الأمور لمحمد

نوري في حال انبثاق تحالف عريض. وفي حقيقة الأمر، إن اجتماعاً عقد بعد ذلك بوقت قصير، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، في الجينة بولاية غرب دارفور، ضم عدداً من القوى المتمردة بهدف توسيع قاعدة اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD). وأرادت الخرطوم، على ما يبدو، احلال محمد نوري محل محمد نور رئيساً لتحالف يضم جميع المجموعات المتمردة. وانضم حينها إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، التجمع الوطني الديمقراطي (RND) لأدوما حسب الله الذي جلب معه عدداً كبيراً من المقاتلين الواديين المنضوين سابقاً في الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC). لكن باستثناء هذه الحركة وأجنحة قليلة العدد ذات نفوذ محدود، فإن معظم المجموعات المهمة أبت الانضواء في (UFDD)، ومنها التاما في (FUC) التي ظلت وافية لمحمد نور. كما أبقى ذلك الوفاق الوطني التشادي (CNT) وحركات متباينة من البديات المؤلفة لتجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD). بيد أن هذه الحركات، رغم ابتعاد الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، قامت بتاريخ ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ بتنسيق أفعالها مع اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، إذ نفذت الأخيرة غارة سريعة بنجاح على أبيشي بينما هجمت قوات تجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD) والوفاق الوطني التشادي (CNT) على أم زوير وبلتن. وفي الأشهر التالية بانت انقسامات داخل نواة الـ (UFDD). وفي شهر مايو/أيار خرج الشيخ ابن عمر على (UFDD)، لخيبة أمله في ما انيط به من دور محدود باعتباره الرجل الثاني خلف نوري، بصحبة عبد الواحد عبود مكاي، لتأسيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسية (UFDD/F). وهذا الزعيمان المنتسبان لعرب أولاد راشد جرا معهما الأعضاء العرب في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD).

ولكي تحصل فصائل التمرد التشادية على دعم الخرطوم، كان لا بد لها من الانتماء إلى تحالفات متتالية؛ أولها الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) ومن ثم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD). ومنذ منتصف سنة ٢٠٠٦ انحصر دعم الخرطوم المتمثل في شكل عربات وأسلحة، تاماً، بمحمد نوري، في حين كان ذلك سابقاً يذهب إلى محمد نور. وفي سنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حصل نوري على عدة مئات من العربات بهذه الطريقة.

وانبثق مرة أخرى بتاريخ ٢٥ فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨، بعد الهجوم الفاشل على انجامينا، تحالف جديد للمتمردين باسم الائتلاف الوطني (AN) بمساندة من الخرطوم ما لبث رئيسه محمد نوري. تكون هذا التحالف مما ظل من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) لمحمد نوري واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسية (UFDD/F) وجبهة انقاذ الجمهورية (FSR) التي لم يمض على تشكيلها وقت طويل، بزعامة أحمد حسب الله صبيان وهو تشادي عربي من فرع المحاميد – الممثل جيداً في ولايتي غرب دارفور وشمال دارفور – ووزير سابق لدى دبيي. وبعدها بوقت قصير انضم إلى التحالف، اتحاد القوى من أجل التغيير الديمقراطي (UFCD) المشكل قبلها بأقل من شهر من منشقين اواديين عن اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC). وهكذا حال النجاح الخرطوم في إعادة تشكيل تحالف للمتمردين التشاديين الشبيه جداً باتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الأصل الذي تمزق قطعاً بعد أقل من سنتين من يوم ميلاده. ومثلما الحال في السابق فقد ابى البديات في تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) الانضمام (الائتلاف الوطني، ٢٠٠٨؛ كوربو، ٢٠٠٨).

اتسم موقف حركات البديات إزاء التحالفات بالاحراج، فهي ليست ضد الاتحاد، لكن المجموعات الإثنية الأخرى نظرت إليها على الدوام بعدم ثقة لروابط بعض قادتها العائلية الوثيقة بإدريس دبيي. ولهذا السبب تماهلت الخرطوم في دعمها له قبل سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦. وما اقتنعت الخرطوم إلا بعد الصدمات المريرة بين هذه الحركات والجيش التشادي (وبالتالي مع مجتمعات البري الأخرى) في أواخر سنة ٢٠٠٦ على الحدود جنوب شرقي غورييما بمعقلها في هاجر مورفين، بالرغبة الحقيقية لهذه الحركات في إسقاط إدريس دبيي. وفي نهاية سنة ٢٠٠٦ مال الاعتقاد إلى تلقي حركات البديات العشرات من العربات وأسلحة مضادة للدبابات ٥٨.

وبحكم الشكوك التي تنظر بها المجموعات المتمردة والخرطوم إلى البديات، فإن عناصر البديات الفارة من الجيش سعوا إلى البقاء مستقلين وتشكيل تحالفات بالصد من الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) ومن ثم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) والائتلاف الوطني (AN). واستقطب تجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD)، الذي تأسس في بداية ٢٠٠٦، حركات عدة مثل المنبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD)، المتكونة من البديات الهاريين من الجيش التشادي. ومن مايو/أيار سنة ٢٠٠٤ إلى فبراير/شباط سنة ٢٠٠٦ وقعت تمردات متكررة وفرّ المئات من قوات دبيي – ومن ضمنهم ضباط ذوو رتب عالية – فروا مقتادين معهم عرباتهم وأسلحتهم. مبعث الفرار في البدء كان سوء إدارة ومشاكل في دفع رواتب الجيش، ومن بعد اصبح الفرار ذا بعد سياسي.

يقود تجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD)، توم وتيمان إرديمان، وهما توأمان من البديات وابنا عم أدريس دبيي وكانا عمادتين على مدى طويل للنظام، إذ كانا يرئسان حكومة الرئيس قبل أن يقوموا بأدوار رئيسية أخرى؛ توم كان منسق مشروع النفط التشادي وتيمان مدير شركة قطن تشاد. إن استعداد تجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD) للاتحاد مع الآخرين محدود بسبب من قاعدته الإثنية، مع ذلك فقد استطاع في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦ ارساء خلال أشهر قليلة "قيادة عسكرية موحدة" مع الوفاق الوطني التشادي (CNT) للجنيدي. وكان الـ (CNT) يخشى من فقدان استقلاليتهم إزاء محمد نوري وخاصة إزاء منافسه العربي الشيخ ابن عمر. وبعد المحاولة الفاشلة في تشكيل تحالف، تمكن تجمع (RAFD) في يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧ من الاتحاد مع جناح اوادي صغير العدد (أقل من ٢٠٠ مقاتل) اسمه التجمع الوطني الديمقراطي الشعبي الاوادي (RNDP) بقيادة محمد أكود بشار وهو منشق عن التجمع الوطني الديمقراطي (RND) وبالتالي عن اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD). اطلق على التحالف الجديد تجمع القوى من أجل التغيير (RFC). وخرج بشار منه في سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٧ مخلصاً الجزء الرئيسي من مقاتليه مع الـ (RFC) وظلوا ثمة حتى مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ إذ انضموا إلى اتحاد القوى من أجل التغيير الديمقراطي (UFCD) ٥٩. واصل تجمع القوى من أجل الديمقراطية (RAFD) تسمية نفسه تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، لكن خياراته الآن في الانضمام إلى حركات أخرى باتت محدودة. وفي شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨ رفض تيمان إرديمان منصب نائب رئيس الائتلاف الوطني وهو التحالف الجديد بقيادة محمد نوري الذي تدعمه الخرطوم (كوربو، ٢٠٠٨). وقال قائد في تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) في مارس/أذار "إذا قام الائتلاف الوطني بالهجوم على إدريس دبيي سنذهب معهم لكن ليس في الخطوط الأمامية هذه المرة".٦٠

وثمة حركة أخرى وجدت صعوبات بالغة في الحصول على دعم الخرطوم، ليس بسبب شكوك تتصل

بتركيبها الإثنية، إنما بسبب صلاتها في وقت سابق مع أعداء الخرطوم. وهذه الحركة هي الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN)، أسسها أدوم ياكوب "كوكو" في سنة ٢٠٠١، وهو مقاتل مخضرم في جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينيا) و"يد قديمة" في عالم التمردات المضادة لإدريس ديبي. والجبهة تألفت بداية من مقاتلين سابقين في حركات تمرد متنوعة (مثل حركة التحالف القومي للمقاومة (ANR) التي تهيمن عليها التاما) ومن مجموعات إثنية متباينة وخاصة الواديين (مثل أدوم ياكوب) ومسالييت - ومن ضمنهم آدم محمد موسى "بازوكا"، المؤسس الثاني للحركة، وخميس عبدالله أبار الذي انتقل لاحقاً من التمرد التشادي إلى التمرد السوداني وأصبح نائب رئيس جيش تحرير السودان (SLA). وحين بدأت الحرب في دارفور سنة ٢٠٠٣ أفضى التضامن الإثني بين مقاتلي الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) والمدنيين غير العرب، وعلى الخصوص المسالييت، بالجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) إلى قلب موقفها من التمرد على انجamina إلى القتال ضد الجيش السوداني والجنجويد، جنياً إلى جنب جيش تحرير السودان (SLA) الناشئ حديثاً. لهذه الأسباب وبحكم صداقة ياكوب الطويلة مع المرحوم جون قرنق لم تتلق الجبهة الشعبية للنهوض الوطني دعماً سودانياً شبيهاً بذلك الذي حظيت به حركات تشادية متمردة أخرى. وهذا أيضاً مثال آخر على النتائج المتشعبة وغير المأمونة في بعض الأحيان للروابط الإثنية العابرة للحدود.

الانقسامات الإثنية

واجه ديبي مذ تقلده زمام السلطة تمردات من لدن جميع المجموعات الإثنية، ومن ضمنها مجموعته الإثنية نفسها. وقد قاتل ديبي أياً كانت تلك المجموعة الإثنية مستخدماً استراتيجية أثبتت حتى هذه اللحظة فعاليتها: القمع، مرتبطاً في الغالب وفي الآن ذاته، بحوافز للدفاع عنه. فهو يكافئ من يهجر التمرد بالمال والسؤدد؛ إذ أصبح عدد لا يحصى من المتمردين السابقين في تشاد وزراء، من موبس كيتي (جنوبي قتله النظام لاحقاً) إلى محمد جرفة (التاما) إلى حسن "الجنيدي" (عربي) ويحيى ديلو جيرو (البديات) مؤخراً. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، بل حتى قبل بزوغ اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، راجت شائعات تفيد بأن محمد نور، الذي تردت منزلته في الخرطوم لإخفاق الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، قد يعود إلى حظيرة ديبي. وهذا هو ما فعله بالذات في شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٦ بواسطة من ليبيا، وكوفئ بهدية مهمة وغير عادية - منصب وزير الدفاع، في حين عين مسؤولون من التاما في وظائف محلية.

أتى محمد نور بقوة شديدة قوامها ٤٠٠ - ٦٠٠ من المقاتلين الذين احتفظوا بسلاحهم ٦٢. وكان من المفروض أن يجري دمجهم ضمن صفوف الجيش التشادي، لكنهم أبوا الاندماج مع جنود البري أو نزع سلاحهم. وبما أنهم تمركزوا في أرض وطنهم دار تاما، فقد أداروا أعمالهم لاحقاً باعتبارهم ميليشيا تامية هناك يمارسون العنف إزاء مجموعات إثنية أخرى وخاصة ضد قبيلة البري. لقد هاجموا السودانيين البريين اللاجئين في مخيم كونونغو في دار تاما (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٧)، كما غزوا المجتمعين البري والقرعان (والتاما لا يميزون على الدوام بين القرعان والبري) اللذين استوطنوا في دار تاما طوال الثلاثين السنة السابقة بسبب ما حل من جفاف في موطنيهما ١٣. وردت ميليشيا البري على ذلك بأعمال عنف ضد المدنيين من التاما. وبحكم أن التاما والبري يعيشان في أراض متجاورة وقيام البري (والبديات على نحو خاص) بالعبور إلى الأراضي الأخرى

بانتظام لسرقة الماشية، فإن التاما ما برحوا يحملون أحقاداً قديمة، والحصانة التي حظي بها لصوص الماشية من البري في ظل نظام ديبي، عملت على مفاقمة العنف.

ومن الواضح أن إدريس ديبي، من خلال تأجيج النزاعات القديمة والظهور بمظهر الداعم للتاما ضد مجموعته الإثنية، إنما هو يلعب بالنار، وانضمت أعداد كبيرة من البري، تعبيراً عن انزعاجهم من هذه الحالة، بالتمرد، بينما يسهل على مقاتلي التاما الانقلاب على النظام في أي وقت يشاؤون. وفي صيف سنة ٢٠٠٧ دب الفتور في العلاقة بين ديبي ومحمد نور في الوقت الذي دارت فيه شائعات عن أن وزير الدفاع قد يحاول القيام بانقلاب. وثمة خطر، خاصة في حال وقوع غارات أخرى للمتمردين، بأن العنف اللاحق بقبيلة البري في دار التاما قد ينتشر إلى بقية تشاد نظراً لعدم شعبية الحكومة. واستخدم النظام، من جهته، هذا الخطر للعودة بالزغاوة إلى معسكره. وفي الوقت الذي قامت فيه الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) بالغارة يوم ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، كان ديبي قد رفع هاجس ما قد يلحق البري من مذابح لحشد المجتمع البري في انجamina خلفه. وانقلب مرة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، على التاما؛ بعدما قاوم ضباط سابقون في الجبهة المتحدة من أجل التغيير يتموقعون في دار تاما محاولات نزع أسلحتهم وحاولوا السيطرة على غويريدا، عزل ديبي محمد نور - الذي فرّ لاجئاً في السفارة الليبية في انجamina - واعتقل سلطان التاما هارون محمد، أكثر الزعماء التقليديين احتراماً في شرق تشاد. وهكذا تخلى ديبي خلال أشهر قليلة عن تحالفه المحفوف بالمخاطر مع التاما. وشاركت ٣٠ عربة من العربات السابقة ل(FUC)، التي دمجت ضمن قوات اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، في هجوم المتمردين على انجamina في فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨.

كما أن هنالك عدم وضوح في ما يتصل بموقف مجتمعين لعباً أدواراً تاريخية في التمردات التشادية بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٧٠، لكن مدخلهما للسلطة ظل محدوداً؛ الاواديون والعرب. لقد شارك الاواديون في فصائل تمرد متباينة، لكن ليس منهم قادة برتب عالية، ولم يمنح قادتهم سوى رتب ثانوية، مثل محمد أيسا محمد (رئيس أركان الجبهة المتحدة من أجل التغيير قتل خلال غارة أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦) أو أدوما حسب الله (نائب رئيس أركان الجبهة المتحدة من أجل التغيير ونائب رئيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)). وفي مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ غادر المقاتلون الاواديون ال (UFDD) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحدوا ليؤسسوا اتحاد القوى من أجل التغيير الديمقراطي (UFCD) وعادوا في الشهر نفسه ليصبحوا تحت قيادة محمد نوري في الائتلاف الوطني الجديد. وبالضد من ذلك، فإن بعض الشخصيات الرئيسية في المعارضة السياسية الرسمية يتحدرون من أقلية أوادي.

أما العرب فهم، في هذه الأثناء، منقسمون على أنفسهم انقساماً كبيراً، لديهم قادة جدد أو مهمون في فصائل التمرد المختلفة وفي الحكومة التشادية والجيش. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي قدمه بعضهم وما فتئوا يقدمونه للرئيس، إلا أن ديبي أبعد عندما عين محمد نور وزير دفاع عدداً من الوزراء العرب ولا سيما راحس مناني الوزير المقيم لتربية المواشي الذي يتخذ من سالامات مقراً له. كما جُرد المسؤولون العرب، ممن أعربوا عن انتقادهم للنظام عندما حملوا انجamina - وكذلك الخرطوم - مسؤولية تفاقم العنف، من مناصبهم. ومن الأوائل بينهم، سلطان داجو لدار سيلا، سعيد

براهيم مصطفى بخيت، الذي تحداه أيضاً أبناء قبيلته وعائلته لأسباب من ضمنها عدم إظهار دعم كاف للداجو٦٥.

كما شن النظام حملة يدين فيها العرب باعتبارهم جنجويد و"قراصنة" مأجورين من قبل الخرطوم، وعليه صوّر السودان باعتباره المسبب الوحيد لعدم الاستقرار في شرق تشاد٦٦. يسعى دبيي على طرح نفسه إلى الأسرة الدولية بصفته حصناً مالياً للعرب ضد السودان الهادف إلى "تعريب" و"أسلمة" الإقليم كله، مما يسمح هذا له بتجنب أسئلة محرّجة تتصل بانعدام عملية الديمقراطية في تشاد (مارتشل، ٢٠٠٦، ص٤٧٨). غير أن التنديد بالعرب التشاديين على هذا النحو يقاوم من خطر تكرار حدوث الهوة الفاصلة الكائنة في دارفور بين العرب وغير العرب عبر الحدود (توبيانا، ٢٠٠٥).

تحاشى نظام دبيي هذا الخطر حتى هذه اللحظة، وهذا يعود في جزء منه إلى ظروف سياسية خارج تشاد ليس لديه سيطرة عليها. وفي دارفور فقد منحت الخرطوم أو وعدت الكثير من العرب التشاديين الذين ارتحلوا إلى السودان منذ عدة عقود ماضية بالسلطة والثروة والمساعدة التنموية مقابل أن يشكّلوا جل قوة الجنجويد. وحاولت شخصيات عربية بارزة في النظام التشادي مثل بشارة عيسى جادالله وزير الدفاع السابق وحاكم إقليم اواي الأن، تفويض مساعي الخرطوم في حُسب العرب من تشاد، وأزداد ذلك بعد غارة الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) المدعومة سودانياً على انجamina في شهر أبريل ٢٠٠٦ واتفاق أبوجا في شهر مايو/ أيار ٢٠٠٦؛ إذ فقد العرب التشاديون في دارفور، منذ هذا الاتفاق، بصورة متعاضمة، ثقتهم بالخرطوم، حالهم في ذلك مثل حال العديد من عرب دارفور(تائر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ٦٢ – ٦٤). وحاول النظام بواسطة اعضائه من العرب الأوفياء، تشجيع العرب التشاديين على القطع مع الخرطوم، فبشارة، وهو من ماهرية أولاد منصور، على اتصال بقيادة الجنجويد البارزين في دارفور، بادئاً بأعضاء قبيلته مثل محمد حمدان دوغلو "حميتي" وهو من الماهرية أولاد منصور تشادي الأصل (انظر ص ٢٣ أعلاه)، الذي انقلب مؤخراً على الخرطوم قبل أن ينضم مجدداً إلى جانب الحكومة في بداية سنة ٢٠٠٨.

وهكذا فإن انجamina والخرطوم تتنافسان على العرب التشاديين وليس على أولئك الذين غادروا تشاد في العقود الماضية فقط. ففي دار سيلا ثمة الكثير من العرب المحليين ممن فروا من العنف النشب في دارفور منذ سنة ٢٠٠٦. وأبان سنة ٢٠٠٧ حاولت انجamina تفادي اتخاذ موقف ضدهم، فدعتهم إليها واعدة إياهم بالعفو عن أي جريمة ارتكبوها، وقدمت لهم ذات الحوافز المقدمة لهم من الخرطوم – سلطة، ثروة ومساعدة تنموية٦٨. وبدأت هذه السياسة تحطّي ثمارها حين هبت المجموعة المتمردة العربية الرئيسية، الوفاق الوطني التشادي (CNT)، لنجدة انجamina في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧، ومرد هبوب حركة الوفاق هو حقيقة أوضحتها الخرطوم بأنها لا تريد عرباً يحكمون تشاد؛ أولاً لأن ذلك يمكن أن يتيح بعدها للتشاديين العرب أن يساعدوا الدارفوريين العرب المناوئين للخرطوم، وثانياً لأن هذا سيعمل على تقوية حجة الناشطين الدوليين الذين ادانوا خطط الخرطوم المبيتة لـ"تعريب" الإقليم٦٩. ولهذا باتت الخرطوم منذ سنة ٢٠٠٥ تفضل قيادة تشادية من غير العرب – أولاً محمد نور، ثم محمد نوري – رغم عجز أي منهما على توحيد المتمردين التشاديين.

تحالفات متشذمة

لم يفلح التمرد التشادي في استثمار التوترات بين المجتمعات لأنه منخور على نحو كبير بالتنافس الشخصي والانقسامات الاثنية. وبدت الخرطوم، لعدم قدرتها على ضم المتمردين معاً تحت راية واحدة، تخفف من دعمها بالوكالة للمجموعات المسلحة التشادية في مطلع سنة ٢٠٠٧، وفي أبريل/نيسان أخرجت قوات الجيش التشادي وحركة العدالة والمساواة مشتركة متمردية الوفاق الوطني التشادي (CNT) والجنجويد من منطقة دوغوريه – داغوسا – مونغورو، التي كانت قوات ال(CNT) تحتلها منذ نهاية سنة ٢٠٠٦. وقام مقاتلون مناصرون لتشاد، زاعمين "الحق في المطاردة السريعة" بعبور الحدود بالقرب من فورو بورانغا وقتلوا بضعة من رجال الشرطة السودانية قبل أن ينسحبوا٧٠. ولئن أدانت الخرطوم هذا الحادث وأجبرت انجamina على الاعتذار، فإن الخرطوم بدت مصممة على المراهنة على عملية السلام، وبدا السياق في دارفور مفضلاً لأنه كان على الحكومة التركيز أكثر على المناطق القريبة من الخرطوم مما على الحدود. وفي سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول غادرت حركة العدالة والمساواة الجبهة التشادية لكي تعيد شعلة النزاع في دارفور الشرقية على حدود كردفان٧١.

بيد أن الاتفاق الليبي الثنائي المؤرخ بتاريخ ٣ أكتوبر/تشرين الأول لم يدم أكثر من أسابيع قليلة، فالمظالم الصريحة (انظر ص ٢٣ أعلاه) وانعدام الثقة المتواصلة بنيات دبيي لهي من الجدية – والالتزام الليبي والسوداني بالسلام لهو من الضعف كفاية – بمكان بحيث انسحب المتمردون من الاتفاق وعُبر عن ذلك بسلسلة من الهجمات ابتداءً من ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧ – وهو تاريخ يعني تأخيراً في ما كان لا بد فيه للحكومة والمتمردين من الانتهاء فيه من وضع تفاصيل اتفاق سرت وتاريخ مرور الذكري السنوية الأولى على هجوم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الناجح على أبيشي، ودام الهجوم حتى الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول.

ومثلما هو الحال في سنة ٢٠٠٦، فإن وقف اطلاق النار الذي اعلنته المفاوضات بليبيا في صيف سنة ٢٠٠٧ لم يدم أكثر من الموسم المطري إلا بقليل. وبينما انشغلت قوات دبيي في احتواء ونزع سلاح المقاتلين السابقين للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) في دار تاما ودار سيلا، شن تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) سلسلة من الهجمات على امتداد شرق تشاد بين حدود جمهورية أفريقيا الوسطى في الجنوب ومدينة كليعات في الشمال، وباغتوا بذلك الجيش وأنزلوا فيه خسائر باهظة. كما قام المقاتلون السابقون للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) بالهجوم على الجيش. وتضع التقديرات الخاصة بعدد القتلى والجرحى من القوات الحكومية بين شهر نوفمبر/تشرين الثاني ومطلع ديسمبر/كانون الأول بالمئات، وبلغت خسائر المتمردين النسبة العالية ذاتها٧٢. وعلى حين حرك الجيش التشادي قواته إلى المنطقة رداً على هذه الهجمات، قامت الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) بزعامة أدوم ياكوب، وهي من مجموعات المتمردين الصغيرة الحجم وليست طرفاً في اتفاق طرابلس، بالهجوم على منطقة تيسي، موقع الحركة لوقت طويل، على الحدود مع دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي نهاية سنة ٢٠٠٧ اتحدت الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) لفترة قصيرة مع مجموعة جديدة معارضة أيضاً لاتفاق سرت، وهي جبهة انفاذ الجمهورية (FSR) ذات القاعدة العربية والتي ما كانت في حينها، حالها في ذلك مثل حال ال(FPRN)، تحظى بدعم الخرطوم.

والعرب التشاديون يظلون منقسمين أشد انقسام، فمنهم قادة في الفصائل المتمردة المتبارية وكذلك ضمن النظام. ومنذ يوليو/تموز سنة ٢٠٠٧ أصبحت حركة الوفاق الوطني التشادي (CNT) فصيلهم الرئيسي. وكان أحمد حسب الله صبيان قد حاول، بعد التحاقه مؤخراً بالتمرديين، من دون أن يحالفه النجاح، تسلم قيادة الحركة، لكن المؤسس حسن الجندي قاوم ذلك. وفي ديسمبر/كانون الأول استأنف الجندي، على أثر اخفاق اتفاق سرت، المحادثات مباشرة مع الحكومة وجاء جزء كبير من قواته - نحو ألفي رجل، الذين بدؤوا على وجه السرعة في عملية الاندماج في الجيش. وبعد أسابيع قليلة تعرضت انجamina للهجوم من قبل حليفه السابق، بيد أن الجندي ظل على وفائه لديبي. وكوفئ على ذلك بمنصب سكرتير الدولة في وزارة الدفاع مسؤولاً عن المحاربين القدامى وضحايا الحرب. لم يثبط التحاق الجندي بالنظام همة فصائل التمرد الأخرى ولا السودانيين الداعمين لها، وتواصل العنف المسلح حتى يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨. ورد الجيش التشادي بالقصف الجوي لقواعد المتمرديين جنوبي الجنية بدارفور واعتبرت الخرطوم هذه الأفعال "هجوماً على السودان" وهددت بإرسال الجيش إلى الحدود (حسني، ٢٠٠٨).

كان لدى السودان سبب وجيه للشعور بالقلق: لقد نجحت حركة العدالة والمساواة (JEM) ٧٣ خلال هذه الفترة في شن هجوم كبير في ولاية غرب دارفور، مسيطرة بذلك على أراض ذات أهمية كبيرة شمالي الجنية لأول مرة، وأخذت تهدد بشكل جدي عاصمة الولاية. وكانت استراتيجية انجamina في تلك اللحظة، بحكم احتوائها المتمرديين التشاديين في شرقي خط غوز بيذا - أبشي - كاليات، هي مد الحرب إلى الأراضي السودانية بفضل أنشطة حركة العدالة والمساواة (JEM). وفي الجهة الأخرى، بدت الخرطوم وكأنها تعتمد بشكل كبير على المتمرديين التشاديين للدفاع عن الجنية٧٤. وعلى الرغم مما أصابه المتمردون التشاديون من نجاح محدود، فقد جرى إعادة تسليحهم مرة أخرى؛ إذ يرجح أن تكون الخرطوم، بحسب مسؤولين تشاديين، قد تبرعت لهم بعدة مئات من العربات الجديدة قبل شروعهم بالهجوم على انجamina في الشهر التالي٧٥.

لكن المجموعات المتمردة الدافورية والتشادية، بخلاف داعميها، لا تحبذ قتال بعضها بعضاً بشكل مباشر. لقد ارتكزت استراتيجية حركة العدالة والمساواة (JEM) على ابقاء جنوب الجنية مفتوحاً وبهذا سمحت للمتمرديين التشاديين بالعودة إلى جنوبي شرقي تشاد حيث كان الجيش التشادي بانتظارهم. وهذا هو بالضبط ما فعله المتمردون في نهاية شهر يناير/كانون الثاني، لكنهم وصلوا في هذه المرة زحفهم صوب العاصمة انجamina - تاركين حركة العدالة والمساواة (JEM) في قلق من أن حصول تغير في السلطة في تشاد قد يضع حداً لاستراتيجيتها في دارفور. فانطلقت إثرها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ عربة تابعة لحركة العدالة والمساواة (JEM) إلى تشاد لدعم ديبي. لقد وصلوا متأخرين جداً للقتال في انجamina وما التقوا بالتمرديين إلا في شرق تشاد (بين غويرا ودار سيلا) وهم في طريقهم للانسحاب صوب السودان. إن تورط حركة العدالة والمساواة في الصراع التشادي، في هذه الأثناء، سمح للجيش السوداني بضرب مناطق حركة العدالة والمساواة (JEM) شمالي الجنية، دافعاً بعدة آلاف من اللاجئين الجدد إلى تشاد٧٦.

من الصعب تحديد ألام وإلى أي درجة ستحافظ الخرطوم على مساعدتها للمجموعات التشادية إثر اخفاق الهجوم الأخير على انجamina والاستنكار الدولي الذي جوبه به المتمردون. بل حتى بينما كان

المتمردون يهاجمون العاصمة بدوا وكأنهم اعتبروا أمر العودة إلى السودان غير ممكن، لا لأسباب عملية بقدر ما أن الخرطوم ليست مستعدة في حقيقة الحال لاستقبالهم. "ستكون المعركة القادمة هي المعركة الأخيرة، ولكن أياً ما سيحدث فلا يمكننا العودة إلى السودان"، هذا ما قاله أحد زعماء التمرد الرئيسيين قبل يوم واحد من دخول انجamina٧٧. وبعد ذلك بعدة أيام انسحب المتمردون المتبقون - ٢٠٠٠ مركبة - إلى مونغو في جبال غويرا في تشاد الوسطى، ومن هناك إلى السودان. ومن الممكن، بالتالي، بأن تمدهم الخرطوم بفرصة ثانية. وفي شهر مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ ما فتئت الحكومة السودانية تطلب منهم العودة إلى الأراضي التشادية. وطبقاً لقائد متمرد إذ قال: لا يطلب السودانيون الهجوم على انجamina مرة أخرى، لكنهم اعطونا أسلحة وأخبرونا بالذهاب إلى وطننا. لا يحبون منا أن نكون على أراضيهم"٧٨.

وبغض النظر عن دعم الخرطوم للمتمرديين فئمة مشكلة متواصلة تبقى من غير حل: الافتقار إلى الوحدة. في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧ اسس تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD-F)، قيادة عسكرية مشتركة. وعند الهجوم نفسه ضمت هذه المجموعات الثلاث قواتها وقياداتها، لكن القوات ما زالت تسعى إلى تلقي الأوامر من قادة فصائلهم نفسها. فإلى جانب المقاومة القوية غير المتوقعة التي أبدتها ديبي، فإن السبب الرئيسي الكامن وراء هزيمة المتمرديين كان الانقسام الحاصل بينهم الذي كان قوياً قبل المعركة وأبانها وبعدها. وبسبب ثقة المتمرديين المفرطة في فرص نجاحهم فقد بدؤوا يناقشون اقتسام السلطة بشكل مبكر لكنهم فشلوا في الوصول إلى اتفاق. كما ما كانوا قادرين على الوصول إلى موقف مشترك بخصوص شروط عقد محادثات محتملة مع الحكومة، وهو أمر واصل تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) طرحه على ديبي حتى لحظة دخول المتمرديين انجamina٧٩. بل أن الانقسامات الإثنية هي أشد عمقاً. فالمجموعتان الرئيسيتان، اللتان اشتبكتنا مؤخراً في قتال بعضهما بعضاً، وهما اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (الفرعان) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) (البيديات)، لم يستطيعا بناء تحالف متين بسبب من التنافس المتواصل بين الفرعان والبيديات إثر طرد حسين حبري (وهو من الفرعان) من قبل ديبي (وهو من البيديات). كما أن العديد من العرب الذين كابدوا كثيراً في ظل حكم حبري ظلوا يعارضون وصول الفرعان إلى السلطة. وأخيراً، في الشهر التالي على الهجوم الفاشل على انجamina في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨ تعرضت قيادة محمد نوري للطعن من طرف أوادي مهم في واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD): غادر أودوما حسب الله مع العديد من مقاتلي الاوادي لتأسيس اتحاد القوى من أجل التغيير الديمقراطي (UFCD). مع ذلك واطبقت الخرطوم على دعم نوري باعتباره قائد التمرد الرئيسي، وعادت ال(UFCD) بشكل سريع لتكون تحت قيادته في التحالف الوطني.

تعني هذه الانقسامات داخل صفوف المتمرديين أن استراتيجية ديبي ذات الشقين، القتال والتفاوض في آن، ما برحت فعالة. وابتداءً من مارس/أذار، بينما قام النظام التشادي بحفر الخنادق حول انجamina وابتعاد مزيد من الأسلحة، كان يحاول فتح باب التفاوض مع تجمع القوى من أجل التغيير (RFC). وعلى الرغم من أن نجاح فرص هذه المفاوضات محدودة، فإن هذه الاستراتيجية تحبط المساعي السودانية في توحيد حركات التمرد التشادية. فما بين غارات مباغتة وتحالفات غير متوقعة بذات المقدار، فإن الأحداث التاريخية التي وقعت في الماضي ومؤخراً والتمردات الدارافورية هيمن عليها عامل ثابت:

استحالة توحيد التمرد. وهذا يعود إلى الانقسامات الإثنية العميقة والتنافس الشخصي المتواصل، رغمًا من أمنيات اسيادهم وهم قادة النظامين التشادي والسوداني.

حكم حر للمليشيات الإثنية؟

لا اتفاق سلام بين النظام التشادي والمتمردين ولا تحسن في العلاقات التشادية – السودانية يعينان بالضرورة ان النزاعات المحلية التي يؤججها الجانبان ستنتهي. إن المليشيات الإثنية المتعددة التي تبقى على هذه الصراعات هي خارج سيطرة الدول التي سلحتهم وخارج سيطرة حركات التمرد المصطفة معها بصورة كبيرة.

لم تغلح المليشيات الإثنية في تشاد في السيطرة على منطقة مهمة مثل تلك التي يسيطر عليها نظراؤهم في دارفور. مع ذلك فهم يعملون كبلاء عن الحكومة والسلطات التقليدية في جنوب – شرق تشاد. بل حتى أكثر من دارفور، فإن المدنيين في هذا الاقليم يشعرون بأنهم مجبرون على اختيار أحد الفرقاء المتصارعين لأنه من الاستحالة بمكان البقاء محايداً.

في دار سيلا، فقد استغلت قوات الجنجويد ومتمردو دارفور والحكومة التشادية النزاعات ذات الطابع المحلي لتقوم بتجنيد المقاتلين. وعلى حين يقوم الجنجويد في دارفور بتجنيد العرب بدرجة كبيرة، فإن كثيراً من تجنيدهم يتم في دار سيلا ضمن المجموعات غير العربية التي جاءت في الأونة الأخيرة إلى الاقليم، وبالأخص الاوادي والميمي. إن معظم المجندين، سواء كان عرباً أو لا، فروا من الجفاف في مواطنهم، ولا سيما جفاف ١٩٨٤، واستقروا في مناطق أقل بوراً. ويلعب الجنجويد، بإدخال هؤلاء الناس ضمن صفوفهم، على المنافسة بين الوافدين الجدد والداجو، سكان دار سيلا الأوائل. وهذه هي بالضبط استراتيجية الحكومة السودانية في دارفور فهي تسلح العرب الذين وصلوا في وقت قريب من الآن والمصممين على حيازة الأرض ومشيخة مستقلة (توبيانا، ٢٠٠٦ب؛ توبيانا، ٢٠٠٧).

وإذ كان المتمردون التشاديون والجنجويد فعالين معاً في دار سيلا وقد يقومان بالتنسيق فيما بينهما، فإن أهدافهما مع ذلك تبدو متباينة. فدار سيلا، بالنسبة للمتمردين التشاديين، هي نقطة دخول بشكل أساسي للهجوم على تشاد. أما بالنسبة للجنجويد فإن أهدافهم هنا شبيهة إلى حد ما بتلك في دارفور: الحكومة السودانية تستعملهم لزعزعة استقرار المنطقة التي يستخدمها المتمردون الدارفوريون قاعدة خلفية لهم. كما أن للجنجويد أهدافاً محلية أخرى، مع ذلك، مثل سرقة الماشية والاستحواذ على الأرض.

وبالمقابل عمل الداجو – والمسالييت من القاطنين واللجائين في تشاد على نحو أقل – ، رداً على هجمات الجنجويد في الأراضي التشادية، على تعبئة ميليشياتهم التقليدية للهجوم على القرى العربية. لكن قدرات هذه المليشيات المحلية ينبغي ألا تتضح: هم مجموعة من الشباب يتجمعون من كل قرية للقيام بعمل جماعي (عمال زراعيون، بناء بيوت)، المشاركة في الاحتفالات أو الحرب. ويسمى قادة الداجو، وكذلك الاوادي والمسالييت والفور، على مستوى القرية ورنك. ويطلق الداجو على من هم أعلى مستوى جيرمي ٨٠. وقد ساهم هؤلاء بدارفور في تشكيل مجموعات مسالييت والفور للدفاع عن النفس ضد الجنجويد – مجموعات لعبت لاحقاً دوراً مهماً في نشوء مجموعات التمرد الدارفورية (تائر

وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص١٨).

وحاولت ميليشيا الداجو التشادية، وإن تسلحت بدءاً بالاقواس والسهام المسمومة والرماح، اكتساب الأسلحة النارية بجمع الأموال من المدنيين ومفاتيح المتمردين السودانيين والجيش التشادي معاً بالأمر. ولم يحققوا، رغم ذلك، نجاحاً يذكر وحتم ذلك عليهم، في نهاية الأمر، اتباع أسلحتهم الخاصة مع بضع بنادق وأر بي جي قدمها لهم الجيش التشادي. وعلى الرغم من أن معظم ميليشيا الداجو لم يقم المتمردون السودانيون بتسليحهم فإن الكثير منهم تلقى تدريباً على أيدي السودانيين، بيد أنهم سرعان ما أدركوا أن أهدافهم متباينة: كان السودانيون المتمردون، وحركة العدالة والمساواة على وجه خاص، مستعدين جداً لتجنيد الداجو التشاديين للقتال في دارفور ضد الحكومة السودانية، لكن الهدف الرئيسي للداجو كان قتال الجنجويد في دار سيلا ٨٢.

قاوم النظام التشادي تصعيد النزاع بين الداجو والعرب الذي أصبح أكثر فأكثر شبيها بصراعات الهوية في دارفور. رفض النظام تسليح الداجو تسليحاً على مقدار كبير أو لتحويل ميليشيا الداجو التقليدية إلى قوات بالوكالة مثلما طالب بذلك كثير من قادتهم التقليديين والسياسيين: إذ من شأن ذلك أن يعمل على قلب العرب ضد الحكومة، ليس في دار سيلا وحسب، إنما في البلد كله. وفي مارس/أذار ٢٠٠٧، بعد عدة أشهر من القتال بين المجتمعات تعرضت قريتا تايرو ومارينا، معقلاً ميليشيا الداجو، إلى دمار عنيف اقترفه الجنجويد وحركة الوفاق الوطني التشادي (CNT). امتنع الجيش عن التدخل وترك مئات عدة من مقاتلي الداجو – ومدنيين – وهم يذبحون ببنادق المتمردين الثقيلة. ومنذ ذلك الحين حافظت ميليشيا الداجو على عدم البروز. وكان بعضهم، ومن ضمنهم ناجون في تايرو ومارينا، قد أدمج في الجيش التشادي ٨٣.

وهكذا اكتسب النظام الهدوء في الاقليم، لكن ليس المصالحة. فالرغبة في الانتقام قوية عند الداجو، وأولئك الذين أدمجوا في الجيش التشادي تم اتهامهم بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين العرب مثلما حدث في يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨ شرق كوكو أنكارانا ٨٤.

والى الشمال من ذلك شهد اقليم دار تاما عنفاً لعدة سنوات من الآن نشأ من نزاع مشابه بين التاما، القاطنين الأوائل للاقليم، وبين البري القادمين الجدد. ولكل مجموعة الآن ميليشيتها الخاصة بها. وفي وقت قريب من شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧ حاول ديبي بصورة جدية ادماج المقاتلين السابقين للجهة المتحدة من أجل التغيير من التاما في الجيش بوضعهم تحت أمره ضباط أو فضاء للنظام، بيد أن التاما قاوموا ذلك. وبحلول مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ كان ما زال يلوح خطر المجابهات في دار تاما بين متمردى التاما السابقين والجيش التشادي وميليشيا البري المحلية معاً.

٦. الرد العالمي

تميز رد الأسرة الدولية على الأزمة في دارفور وتشاد بالدفع بعمليات حفظ السلام. وفكرة وجود قوة دولية في تشاد كانت تدور منذ بداية سنة ٢٠٠٦، وخاصة في أروقة الأمم المتحدة. لكنها، بداية، رفضت لأنها لم تبدُ ملائمة لحالة معقدة مثل حالة تشاد، خاصةً في ظل وجود خطر جدي بأنها قد تفسر، وبالأخص في تشاد، بوصفها مظهراً من مظاهر دعم الأسرة الدولية لنظام غير ديمقراطي- يتلقى دعماً عسكرياً من فرنسا. وكرر اقتراح تقديم قوة دولية عدة مرات في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من قبل فرنسا التي كانت متلهفة على أن "يتعدد" الداعمون لنظام ديبي مما طلا النظام بصورة سيئة لدى الأهالي وشكل خطراً أمنياً على المجتمع الفرنسي المحلي. وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٧ رفضت تشاد، التي كانت قد طلبت في السابق قوات عملية حفظ السلام، خطة لنشر قوات للأمم المتحدة على أراضيها. واقتрحت فرنسا قوة أوروبية بدلاً منها بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٧٧٨ بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

وانشئ بموجب هذا القرار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) التي ستألف من ٣٥٠ رجل شرطة وطاقم ارتباط عسكرياً تحت سيطرة الأمم المتحدة المباشرة، كما أن للبعثة ولاية المساهمة في "حماية اللاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر، من خلال تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهيئة الظروف المواتية لتعمير المنطقتين المذكورتين وتحقيق تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية" (مجلس الأمن ٢٠٠٧، فقرة ١)، وستركز البعثة جهودها بشكل أساس على أمن مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً (IDP).

لكن العملية الأهم هي عملية الاتحاد الأوروبي (اليوفور) تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى المتوقع أن تضم نحو ٣٧٠٠ من القوات التي أقيمت على عاتقها مهمة "اتخاذ جميع التدابير اللازمة، قدر المستطاع، وفي حدود منطقة عملياتها في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، في حماية المدنيين، تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وضمان حماية موظفي الأمم المتحدة"(مجلس الأمن ٢٠٠٧، فقرة ١٦)، وجرى تأويل "جميع التدابير اللازمة" بشكل واسع على أنها الاشتباك مع المجموعات المسلحة مباشرة. وتم تأخير نشر القوات بسبب مسألة مقدار المساهمة في هذه القوات والالتزامات المالية المتصلة بالنقل والطائرة والموارد الطبية، بيد أن أول قوة من اليوفور الإيطالية والإسبانية وصلت أخيراً إلى انجamina بتاريخ ٢٨ يناير/كانون الثاني. ومن المتوقع أن يتم النشر الكامل للقوات في منتصف سنة ٢٠٠٨ رغم أن هجوم المتمردون على انجamina أوقف ذلك مؤقتاً٨٥. ووضعت تقديرات غير رسمية كلفة المهمة لمدة سنة ٥٠٠ مليون يورو (٧٢٥ مليون دولار أمريكي)، لكنها قد ترتفع إلى مبلغ أعلى من ذلك بكثير(سيبرت ٢٠٠٧ ص ٣٨).

كما أن هنالك تبايناً كبيراً داخل تشاد في وجهات النظر المتصلة بعمليات قوات حفظ السلام. وتأمل الحكومة التشادية الآن في أن تعمل هذه القوى، بعدما طلبت حضورها بدءاً ومن ثم رفضتها خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٧، على حماية النظام من الغارات القادمة من السودان بقصد زعزعة الاستقرار.

أما المتمردون ونسبة كبيرة من المدنيين فيعتبرون هذه العمليات ببساطة امتداداً للقوة الفرنسية بقوامها البالغ ١٢٠٠ جندي (عملية الصقر) الموجودة على الأراضي التشادية منذ سنة ١٩٨٦، ناظرين إلى أي تدخل دولي باعتباره مشوباً بالمصالح الفرنسية. وقد هددت مجموعات/تحالفات المتمردون الرئيسية (تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD)) بشكل صريح باستخدام العنف ضد قوات حفظ السلام، وجاء في بيان صحفي صادر عن هذه المجموعات بشهر يوليو/تموز:

"ندين بشدة مبادرات الحكومة الفرنسية الهادفة إلى تحويل القوات الفرنسية في تشاد إلى قوة أوروبية بذريعة حماية اللاجئين السودانيين من دارفور والمشردين داخلياً في تشاد وضمان الحدود والأمن الوطني. إن تدخل هذه القوات الأجنبية غير مقبول بالنسبة إلينا لأن الهدف غير المعلن لهذه المناورة الميكافيلية هو انقاذ النظام المخفق بكل الأثمان... تحذر المعارضة المسلحة بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستهويها المغامرة العسكرية لأنه ستكون لذلك عواقب ومخاطر كارثية تضعها مباشرة في مواجهة قواتنا المسلحة، وعليها إذن ان تواجه جميع عواقب أفعالها"٨٦.

ويعرّض هذا التهديد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمستفيدين من هكذا مساعدة، ممن ستقوم اليوفور بحمايتهم، إلى خطر كبير. وكرر المتمردون معارضتهم لليوفور بعد ما تعرضوا للهزيمة في انجamina، مناشدين "الدول الأوروبية الأخرى [عدا فرنسا]" عدم المشاركة في "عملية هدفها النهائي حماية نظام ديبي"(تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD-F)، ٢٠٠٨ب).

في الحقيقة إن دعم فرنسا المتواصل لنظام ديبي هو أحد العوائق الرئيسية لقوة اليوفور (اسماعيل وبريندغاست، ٢٠٠٧). وستساهم فرنسا بجزء كبير من عديد قوات حفظ السلام؛ فقد وصلت المساهمات الكلية من ١٤ دولة أوروبية بحلول يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨ إلى ٣٤٤٠ جندياً، منهم ٢٠٠ فرنسي (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) ٢٠٠٨/٨٧). والدول المساهمة الأخرى هي أقل من ذلك بكثير: أيرلندا وبولونيا ستساهمان كلا منهما بـ ٤٠٠ من القوات، تليهما النمسا (٢٥٠) والسويد (٢٠٠). كما أنه من المحتمل أن تسهم فرنسا بالجزء الأوفر من المساهمة المالية التي تتخطى المبلغ القريب من ١٢٠ مليون يورو (١٧٠ مليون دولار أمريكي) المخصص في ميزانية الاتحاد الأوروبي٨٨. وما أثار الغزع لدى الدول الأوروبية الأخرى، ومنها المملكة المتحدة وألمانيا اللتان امتنعتا عن المشاركة في القوة، تنفيذ فرنسا لمساهمتها في ظل غياب عملية إصلاح شاملة وواسعة النطاق أو تقديم عروض متبادلة من قبل نظام ديبي. ومثلما لاحظ دبلوماسي بريطاني قائلاً "لا نفهم لماذا لا تطلب فرنسا شيئاً مقابل وجود [اليوفور]، مثل عملية الديمقراطية وحوار حقيقي مع المعارضة الرسمية والمسلحة"٨٩.

ولعل انتخابات فرنسا الرئاسية في مايو/أيار ٢٠٠٧ قد أنهت ما تصوره البعض بسياسة الدعم غير المشروط للنظام. وعلى الرغم من أن "القطع" مع الماضي في كل شيء، ومنها العلاقات الفرنسية - الأفريقية، عنوان حملته المتكرر، إلا أن الرئيس ساركوزي أبقى الأمر منذ ذلك الوقت على حالة الراهن.

إن الدعم الفرنسي مبني على "اتفاق تعاون عسكري" يعود تاريخه إلى سنة ١٩٧٦، وهو اتفاق سمح

لقوات الصقر، فإنها تخطيطها للقيام بـ"مشاريع إنسانية وتنموية ذات الأثر السريع" لتيسير قبول وجود القوات، فإن هذا من المحتمل أن يخلق التباساً خطيراً وتداخلاً في الأدوار هذه المرة بين القوات العسكرية والمنظمات الإنسانية^{٩١}.

لفرنسا في السنوات الأخيرة بمد الجيش التشادي بالتدريب والمساعدة الطبية والدعم اللوجستي (منها النقل الجوي والوقود) والمعلومات الاستخبارية (عبر مراقبة المتمردين جواً وبالاقمار الصناعية، والتنصت على المحادثات التليفونية). بيد أنه يمكن القول إن الدعم الفرنسي مضى إلى أبعد مما في الاتفاق. وأكدت صحيفة بأن الضباط الفرنسيين خططوا الهجوم الفاشل للجيش التشادي على المتمردين في يوم ٢ فبراير/شباط من هذه السنة، وما هو ربما ذو أهمية أكبر طلب باريس من ليبيا - حليفها الجديدة بعد قضية الممرضات البلغاريات^{٩٠} - أن تبعث بذخائر إلى دبي عبر مطار انجامينا الذي يخضع للسيطرة الفرنسية، ولا سيما ذخائر لدبابات تي - ٥٥ التي ضمنت نجاته في الأيام التي تلت ذلك (دياريسو وبلكويين، ٢٠٠٨). كما اشتركت القوات الفرنسية في القتال ضد المتمردين عندما حاولوا السيطرة على مطار انجامينا الذي كان مستخدماً ليس لترحيل الأجانب وحسب بل أيضاً منصة انطلاق طائرات دبي المروحية وتلقي الذخائر من ليبيا.

وما كان هذا الدعم "المعتاد" لديبي غير متوقع لدى المتمردين، لكن ما هو أكثر خطراً في نظرهم هو اعلان مجلس الأمن بتاريخ ٤ فبراير/شباط الذي أدانوه بشدة، مؤكداً أن مجلس الأمن "أضاع فرصة طيبة لدعوة جميع الأطراف لحل المشكلة بواسطة الحوار والتفاوض". ونددوا بفرنسا التي "اساءت استغلال" الأمم المتحدة، وخلصوا إلى أنهم "مقتنعون الآن بأن الوجود الفرنسي في تشاد عائق رئيسي بوجه السلام وارساء نظام ديمقراطي حقيقي" (تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD-F)، ٢٠٠٨).

المتوردون التشاديون ليسوا وحدهم من يقاوم دور فرنسا الموسع في الشؤون التشادية، فالمشاعر المعادية لفرنسا واسعة الانتشار أيضاً وسط المدنيين، إذ تعرضت سمعة فرنسا إلى هزة خطيرة خلال فضيحة "آرش دو زوي" بين شهري أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧ (رويترز، ٢٠٠٧)، التي اعتقد الكثير من التشاديين أن باريس كانت تسعى فيها إلى الحيلولة دون تقديم مواطنيها الفرنسيين الستة المتهمين بختف أطفال تشاديين وتقديمهم باعتبارهم يتامى من دارفور إلى العدالة التشادية. إن حقيقة إصدار الرئيس ديبي عفواً يوم ٧ فبراير/شباط، بعد أيام قليلة من الهجوم على انجامينا، عنهم - إذ استبدل حكم السنوات الثماني بالأعمال الشاقة بثمان سنوات سجناً في فرنسا - لم يعمل إلا على تفاقم هذه المشاعر.

وعلى الرغم من تباين ولايات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) واليوفور وعملية الصقر، فإن التمييز بين أدوار ومسؤوليات هذه القوى غير واضح بالنسبة لكثير من العاملين على الأرض. سيكون للقوات الفرنسية في اليوفور زي عسكري مختلف عن زي قوات عملية الصقر(بلون الرمل لليوفور، والحاكي للصقر)، لكن قوات حفظ السلام الأوروبية ستتمركز في ذات المواقع التي لقوات عملية الصقر في انجامينا وأبيشي، كما ستستفيد من الدعم الجوي لقوات عملية الصقر. وفي مقابلة بشهر يناير/كانون الثاني ما كانت اليوفور قادرة على الوعد بالبقاء حيادية إذا تعرضت قوات الصقر للخطر، وما كانت أيضاً قادرة على تأكيد حماية المدنيين في حال هجوم الحكومة التشادية أو قوات موالية للحكومة عليهم كما كانت ستفعل في حال وقوع هجوم عليهم من قبل المتمردين تشاديين أو جنجويد. وأخيراً، لئن لم تستطع اليوفور على تمييز موقفها عن ذلك

٧. خلاصات:

من حفظ السلام إلى الدبلوماسية

إن عنفاً شبيهاً بما يدور في دارفور قد أشتد أواره في السنوات الأخيرة عبر الحدود التشادية – السودانية، وبالخصوص في جنوب شرق تشاد، ولانعدام الاستقرار الراهن في تشاد سوابق ترجع تاريخياً إلى سنة ١٩٩٠ على الأقل، إذ نشأ العديد منها نتيجة لسياسات قائمة على الانقسام الإثني. وختل العنف على نطاق واسع باعتباره امتداداً للنزاع في دارفور، توجّه كذلك عوامل تشادية داخلية وطنية أو محلية. ويتطلب وضع حد لهذا العنف حلولاً متزامنة لأربع أزمت مترابطة بشكل وثيق:

١. النزاع في دارفور نفسه، كما تخوضه مجموعات التمرد الدارفورية والحكومة السودانية، وما هو أبعد من ذلك، بين المجموعات الإثنية التي تحبذ التمرد (المجموعات غير العربية بشكل رئيسي) ومجموعات تحبذ الحكومة (قسم من العرب في جزء كبير منه).

٢. الصراع المزمّن، المعاد تفعيله في سنة ٢٠٠٥، بين الحكومة التشادية ومعارضة سياسية لا تجد وسيلة من اسماع صوتها غير حمل السلاح. وجذر هذه الأزمة يكمن في إخفاق عملية الديمقراطية في تشاد.

٣. الحرب بالوكالة التي تشترك بها تشاد والسودان عبر المجموعات المتمردة والميليشيات.

٤. الصراعات الإثنية، في تشاد كما في دارفور، بين المجموعات المالكة للأرض والمستقرة منذ زمن طويل وبين الوافدين الجدد الذين ليس لديهم حقوق تاريخية على الأرض.

أن تسليح الخرطوم لبعض الجنجويد (من العرب وغير العرب) في تشاد، ومحاولة ديبي لاستغلال النزاعات المحلية بين العرب وغير العرب وبين البري والتاما، كل هذا يهدد بتوسيع النزاع من شرقي وجنوب شرقي تشاد إلى بقية البلاد. كما إن هذه الانقسامات الإثنية هي نفسها مسؤولة بشكل كبير عن اخفاق المتمردين بالسودان وتشاد في الاتحاد. فالتحالفات تتهشم، والتوترات الداخلية تزداد حدة، والنزاعات التي كان لها أهداف واضحة انحدرت نحو العنف من أجل العنف نفسه.

ومالت تشاد والسودان حتى هذه اللحظة إلى مفاقمة أحدهما متاعب الآخر، وعليه كيف يمكن اقناع تشاد في المشاركة في حل النزاع بدارفور، والسودان في الانخراط في حل الأزمة بتشاد؟ بكلمات أخرى، كيف يمكن إيقاف كل دولة من المحافظة على ديمومة النزاعات الداخلية لدى جارتها والانخراط في **الحرب بالوكالة** هذه؟

إن "حل" عملية حفظ السلام العالمية الراهن لا يعالج الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار. وما يثير الفزع. إن هذه العملية قد وضعت قوات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهة مسلحة مباشرة مع المجموعات المسلحة وأخذت تعرض حياة العاملين في المنظمات الإنسانية والمستفيدين منها إلى الخطر. وإذا تواصل الدعم الفرنسي للحكومة التشادية، فهناك خطر حقيقي بأن تصبح اليوفور طرفاً في النزاع. وكان المقصود أصلاً من اشراف الأمم المتحدة، مبدئياً، هو الحل محل الاتحاد الأوروبي بعد ستة أشهر، لتعقب ذلك حلول قوات الأمم المتحدة بعد فترة تمهيدية دوامها سنة واحدة. وما لا شك فيه أن وضع قوة تحت راية الأمم المتحدة وحدها سيلقى قبولا لدى التشاديين، بيد أن قرار ١٧٧٨ يبقى مبهماً فيما خص ذلك والرئيس ديبي ما برح يعارض نشر الأمم المتحدة قواتها على الأراضي التشادية. ومن غير المحتمل أن تقوى الأمم المتحدة على تجميع قوة جديدة. أما سؤال إطالة أمد بقاء اليوفور فهو مطروح على الرغم من أنه من الواضح إن عددا قليلا من الدول المشاركة (إلى جانب فرنسا) تمنى البقاء فترة أطول مما هو مخطط له.

وليس لوجود قوة حفظ السلام في تشاد، سواء كان ذلك تحت أمرة الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، إلا تأثير ضعيف على تسوية الأزمات المتداخلة لتشاد ودارفور. وبوسع الجهد الدبلوماسي الذي جرى تجاهله بصورة كبيرة حتى الآن، اطلاق أو إعادة اطلاق عمليات السلام. وهذا يستدعي دعم المجتمع الدولي لحوار مستمر بين الحكومة التشادية ومناوئها في الداخل. وبخلاف عملية السلام التي توسطت فيها ليبيا، ينبغي على المفاوضات المستقبلية أن لا تشرك المتمردين وحسب وانما المعارضة السياسية أيضاً، وأن يتم تناول مسائل أساسية تتصل بالحكم الديمقراطي. ودعا المتمردون، وعباً منهم بانقساماتهم ومحدودية قدراتهم، مرات عديدة لعقد مفاوضات شاملة قبل الهجوم على انجامينا في فبراير/شباط وخلال الهجوم وبعده. لكن الرئيس التشادي ما خطأ في هذا الاتجاه: بعد الهجوم على العاصمة اعتقلت قوات ديبي شخصيات بارزة من المعارضة الرسمية ومنهم ابن عمر محمد صالح رئيس تحالف أحزاب المعارضة، ولول محمد شوا الذي كان يترأس لجنة تشرف على تطبيق اتفاق بين المعارضة والحكومة في شهر أغسطس/آب سنة ٢٠٠٧ يتصل بإصلاح النظام الانتخابي، ويورونغار نغارلجي المشهور بموقفه "الفيدرالي" القوي، مطالباً باستقلال أخطر للجنوب الغني بالنفط (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٨). واطلق سراح الأخيرين بعد ضغط أوروبي وفرنسي متأخر ومكتوم، بينما الأول مازال يعتبر "مفقوداً" منذ مارس/أذار سنة ٢٠٠٨. وتواصل الحكومة التشادية انكار أنها اعتقله رغم شهادات ثقة بأن جنود الحكومة قاموا باختطافه وحبسه مع لول ويورونغار.

إن دور فرنسا التاريخي بوصفها حامية النظام التشادي يعمل بالضد من أي امكانية قيام حوار حقيقي بين ديبي ومناوئيه. كما أن الضغط الخارجي لن يعطي مفعوله إلا إذا اتحد المجتمع الدولي، وهذا يستدعي مشاركة من قبل فرنسا، إذ قامت باريس حتى هذه اللحظة بتأييد رفض الحكومة التشادية المتكرر للدخول في حوار مع المعارضة المسلحة وتهميش المعارضة الرسمية. وتنتظر إلى هاتين المعارضةتين بوصفهما معاديتين لفرنسا بصورة كبيرة، وان الازدراء الذي تضمه فرنسا للمتمردين ومناوئيه ديبي لا يمكن إلا أن يعمل على جعل المشاعر المعادية لفرنسا في هذين المعسكرين أكثر تطرفاً. وعلى الرغم من الرغبة المعلنة للحكومة الفرنسية الجديدة في جعل تدخلها "متعدد الأطراف"، فإنها بينت أيضاً أنها تواصل النظر إلى البلد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من "مجالها" الأفريقي. لقد وجدت فرنسا صعوبة في اقناع شركائها الأوروبيين لتخصيص قوات ودعم مالي لليوفور. وقد يبدي لاعبون

أوروبيون وعالميون آخرون التزاماً بسهولة أكبر إذا ما غيرت فرنسا سياستها وانفتحت معهم على دعم حوار بين الحكومة التشادية والمعارضة السياسية.

كما أن الحوار الداخلي التشادي يستدعي وسطاء فاعلين، وفرنسا ليست واحداً منهم، وهذا يؤثر في امكانية اشغال الاتحاد الأوروبي دور الوسيط. وإذ قد يكون للأمم المتحدة دور أكثر أهمية، إلا أن الاتحاد الأفريقي، من بين جميع المنظمات الدولية، يبدو أنه يحوز، بشكل أساس، ثقة المعارضة والمتمردين التشاديين. واكتسبت ليبيا، بحكم نشاطها الدؤوب، بعض المصداقية رغم أن تقاريرها الأخير مع باريس بخصوص قضية الممرضات البلغاريات ٩٢ قد يضعها في موقف حرج. وفي البيان الصحفي الصادر في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٧ دعت حركات المتمردين التشادية الرئيسية "الأمم المتحدة، وبشكل أساس الاتحاد الأوروبي لتوجيه مساعيه بدلا من ذلك إلى تسوية النزاع التشادي بدعم الخطوات التي باشرتها الوساطة الليبية، سين صاد (دول الساحل والصحراء) والدول المحبذة لإرساء عملية ديمقراطية حقيقية" (الوفاق الوطني التشادي (CNT)، تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسية (UFDD-F)، ٢٠٠٧).

وللمجتمع الدولي دور يؤديه في تقديم مساعدات نمووية منتقاة، في إقامة برامج بوسعها التعاطي مع التغييرات (المحدثة لأسباب سياسية في بعض الحالات) الإيكولوجية السريعة، وفي حل النزاعات بين المستوطنين والرحل وبين الأهالي المستقرين والوافدين الجدد. إن من شأن تقديم المعونة للعرب الرحل للمحافظة على أسلوب عيش يناسب بيئتهم، والعمل، في الحين ذاته، على التقليل من الصدمات مع المجتمعات الأخرى، نزع فتيل النزاعات في المستقبل في تشاد ودارفور. وسيكون، في هذه الأثناء، للضغط الدبلوماسي الناجح على الخرطوم ومتمرد دارفور للعودة إلى طاولة المفاوضات إثر اخفاقات متتالية، صداه الإيجابي المؤثر في شرق تشاد. لكن هذا وحده غير كاف لتحسين الأمن، فمجموعات المعارضة التشادية لن تقوم من طرف واحد بنزع سلاحها من دون تغييرات نظامية على الساحة الديمقراطية في تشاد.

إن الحجة الأساسية التي تبرر نشر قوات اليوفور هي النزاع في دارفور، وهناك تشديد خاص على دورها في حماية اللاجئين السودانيين في شرق تشاد. لكن هؤلاء اللاجئين يعانون عنفاً أقل ويسهل حمايتهم مقارنة بسكان الاقليم الآخرين. وعلى الرغم من تركيز قوات حفظ السلام على لاجئي دارفور، إلا أنهم مسؤولون، كما يفترض، عن حماية المدنيين كافة من دون التمييز بين الجنسية والإثنية وبغض النظر عن مرتكب اعمال العنف، سودانيين أو تشاديين.

كما أن "حجة دارفور" للتدخل في تشاد تنبع من حقيقة بأن الرئيس ساركوزي ووزير الخارجية كوشنير – وهما يدعمان معاً الموقف القاضي بالتدخل للتحالف الفرنسي – الدارفوري – يطرح قضية دارفور باعتبارها من أولويات الدبلوماسية الفرنسية. مع ذلك، وفي يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٧ بعد شهر من الانتخابات الرئاسية، كانت للمحاولات الفرنسية في القيام بمشاركة أكبر في تشاد نتائج محدودة، واضطر كوشنير إلى التراجع عن مقترحه المتعجل لإرساء ممر من تشاد إلى دارفور، وقبل بالرابط الجوي التقليدي بين انجامينا وشرق تشاد. وهكذا انسحبت الدبلوماسية الفرنسية إلى مجالها التشادي،

مستغلة اللتباس – الذي هو عام في الإعلام الفرنسي الآن– بين الأزمة التشادية والنزاع في دارفور. وما كانت الحجة الأساسية لفرنسا في دعمها إدريس ديبي الأزمة في دارفور، بل حقيقة أن ديبي تم "انتخابه"٩٣. ولئن يواصل النظام التشادي إدانة "العدوان السوداني" على حدوده، تتجنب باريس بحكمة استخدام هذه الحجة. بيد أن الدوائر الدبلوماسية الفرنسية تستخدم في الغالب "دارفور" تشاد– والحاجة إلى استقرار تشاد كوسيلة لحل نزاع دارفور – ذريعة لمساندة ديبي. فطبقاً لجريدة اللوموند الفرنسية، فإن الولايات المتحدة تشترك مع فرنسا في هذه الحجة ولذلك فهي تدعم التدخل الفرنسي (برينارد، بولوبيون، نوغاييريد، ٢٠٠٨). لكن حقيقة بأن قوة حفظ سلام قد تساعد، بالرغم من نفسها وبذريعة حل نزاع دارفور، في تعزيز قوة النظام التشادي يطرح سؤالاً يثير قلقاً عميقاً: هل تؤجل عملية الديمقراطية في تشاد من أجل تحقيق السلام في دارفور؟

الهوامش

١ بعد هزيمته في مساعويته قدمت باريس للرئيس التشادي اللجوء. فلو قبل بذلك فلربما سيتم اختيار خليفته بسرعة من بين المتمردين. محادثة تلفزيونية مع قادة التمرد وطاقم عسكري فرنسي. فبراير/شباط ٢٠٠٨.

٢ انظر مارتشال (٢٠٠٦).

٣ انظر منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦). هيومن رايتس وويتش (٢٠٠٧). انترناشنال غرايسس جروب (٢٠٠٦).

٤ مقابلة مع مصدر مقرب لإدريس ديبي، انجامينا في شهر أكتوبر/تشرين الأول (٢٠٠٦).

٥ مع أسلحة وأزياء عسكرية وزعت على نطاق واسع للجنود منذ سنة ٢٠٠٣. كما قد يشتريها بعض المقاتلين في السوق المحلية.

٦ في نفس وقت هجومات مطلع سنة ٢٠٠٦، لاحظت منظمة العفو الدولية بأن الجنود تابعوا غارات المتمردين التشاديين عن كثب للقيام بأعمال النهب في أعقابهم بصورة أساسية. هذا ما حدث خلال هجوم جناح الجندي في الجبهة المتحدة من أجل التغيير على منطقة تيسي بتاريخ ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٦. منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦)، ص ٩.

٧ مقابلات مع شهود عيان، دار سيلا (احتفظ باسم الموقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. أنكر رئيس حركة الوفاق الوطني حسن الجندي مشاركة قواته. مقابلة مع حسن الجندي، انجامينا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٨ مقابلة تلفزيونية مع قائد تمرد تشادي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

٩ مقابلة إدريس ديبي مع أوروبا. نص المقابلة متوفر على موقع الرئاسة التشادي:

<http://www.presidencedutchad.org/Activites/Interviews/Interview%20du%20PR%20Europe%201.htm>.

١٠ ومن الغريب إن الوزير أضاف أيضاً "ستثني اليوفور أيضاً تشاد من دعم المتمردين السودانيين في حالة تسليحنا حركة العدالة والمساواة للهجوم على السودان، إذ أن هذا سيتيح لنا تهدئة السودانيين [لنثبت لهم] بأننا لسنا وراء المتمردين". مؤتمر صحفي لأحمد علامي، باريس بتاريخ ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

١١ أشار مسؤولو اليوفور مراراً، ومن ضمن ذلك المؤلف، بأنهم سيكونون محايدين في مثل هذه الحالة إذا لم يقيم المتمردون بإيذاء السكان المدنيين.

١٢ "إن سقوط ديبي سيكون كارثياً على ملف دارفور لأن موقع الخرطوم سيزداد صلابة ... سيخسر المتمردون قواعدهم الخلفية في تشاد وسيقوم الجيش السوداني بالهجوم على دارفور. وستنتهي اليوناميد"، اللوموند نقلاً عن مصدر غربي لم يذكر اسمه. انظر برنارد، بولوبيون، ونوغيريدي (٢٠٠٨).

١٣ مصطلح "اوادي" يشير إلى سكان سلطنة اوادي الذين هم من المابا بشكل رئيسي. كما تضم هذه المجموعة اعضاء من مجموعات إثنية من العرب وغير العرب المتعددة الذين غالباً ما يفوق انتماؤهم إلى اوادي انتماءهم الإثني.

١٤ مقابلات مع شيوخ تقليديين وعرب بارزين من

تشاد، انجامينا، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦. انظر أيضاً لوفيبوري (١٩٨٩)، ص ٣٤٤.

١٥ مقابلات مع شيوخ تقليديين وعرب بارزين من تشاد، انجامينا، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

١٦ مقابلة مع قائد من الفور بولاية جنوب دارفور، منطقة المتمردين لشمال دارفور (احتفظ باسم الموقع)، مارس/أذار ٢٠٠٧.

١٧ مقابلات مع شيوخ تقليديين وعرب بارزين من تشاد، انجامينا وشرق تشاد، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

١٨ بأب من أولاد راشد وأم من المسيرية، الشيخ أقرب إلى الأخيرة.

١٩ مقابلات مع قادة حركة العدالة والمساواة ومسؤولين تشاديين في باريس وانجامينا، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٢٠ منذ ذلك الحين واصل لعب دور مهم في العلاقات بين النظام التشادي والمتمردين في دارفور. وبخلاف البري التشاديين، فإن موقفه من مسألة دارفور يعكس، كما يبدو، سياسة النظام أكثر مما يعكس تضامنا مع البري السودانيين. وفي فبراير/شباط بعد غزوة المتمردين على انجامينا مباشرة أصبح وزيراً للدفاع.

٢١ بعد اتفاق أبوجا هب محمد صالح أربا لمساعدة جيش تحرير السودان – مني مناوي، الفصيل المتمرد الوحيد الذي وقع الاتفاق مع الخرطوم، لكن حركة العدالة والمساواة، غير الموقعة، استولت على جميع عرباته. مقابلات مع قادة حركة العدالة والمساواة ومسؤولين تشاديين، باريس وانجامينا، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٢٢ مقابلات مع قادة المعارضة التشادية، باريس، أبريل/نيسان – أغسطس/آب ٢٠٠٤.

٢٣ مقابلة مع الشيخ ابن عمر سعيد، باريس، أغسطس/آب ٢٠٠٤.

٢٤ مقابلات مع مسؤولين تشاديين قريبين من الرئيس ديبي، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٢٥ تقرير سري طالعه المؤلف

٢٦ مقابلات مع زعماء مختلف المجموعات المتمردة في دارفور وتشاد بشهر سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ ومارس/أذار سنة ٢٠٠٧، ومقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

٢٧ مقابلات مع زعماء مختلف المجموعات المتمردة في دارفور وتشاد بشهر سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٦.

٢٨ مقابلة تلفزيونية مع زعيم قبلي تشادي متمرد، أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧.

٢٩ مقابلة تلفزيونية مع زعيم تشادي متمرد، أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧.

٣٠ مقابلات مع زعماء مختلف المجموعات المتمردة في دارفور وتشاد بشهر سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ ومارس/أذار سنة ٢٠٠٧، ومقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

٣١ مقابلات مع قادة التامبا، تشاد، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦، وباريس أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧. للحصول على مزيد من المعلومات عن شركرتالّ راجع هيومن رايتس

ووتش (٢٠٠٤، ص ٤٥، ٤٧ - ٤٨) ومجلة أفريقيا كونتنتال (٢٠٠٥). يعتقد أن شكرتالله قد قتل في معركة أبو قمره في جنوب دار الزغاوة السودانية في يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٤. لكن العديد من الناس لا يؤمنون بأنه ميت وقد أفيد مرة أخرى بأن شكرتالله كان يقود مجموعة من الجنود في معركة جبل مون في نهاية أكتوبر/تشرين الأول (٢٠٠٦).

٣٢ اسست الجبهة الإسلامية الوطنية قوات الدفاع الشعبي، وهي قوة شبه عسكرية، حالما وصلت إلى السلطة في سنة ١٩٨٩ لكي تضع الميليشيات الشعبية، وبالأخص المرشحين في جنوب السودان، تحت سيطرة الجيش والنظام. بل وحتى قبل نشوب الصراع الراهن في دارفور فقد تم تدريجياً ضم الجنود. انظر صالح وحرير (١٩٩٤) وسالمون (٢٠٠٧).

٣٣ تقرير سري طالعه المؤلف.

٣٤ مقابلات مع قادة التمام، تشاد، سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦، وباريس أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

٣٥ هذا لقب مستقى من الجنيد، ابن عبدالله الجهنيني سلف اسطوري لجميع التشاديين وعرب دارفور، ومعروف باسم جهينة العرب.

٣٦ هذه المجموعة التي هي أصلاً من سلامات تقييم في دارفور حيث تعرف باسم أحد فروعها النعايشة.

٣٧ يقول بعض قادة جيش تحرير السودان وقادة متمردين تشاديين بأن الجنيدى قاد بنفسه هذه الهجمات. مقابلات مع قادة جيش تحرير السودان وقادة متمردين تشاديين، سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ وأكتوبر/تشرين

الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٨ مقابلات أجراها البوليس التشادي مع سجناء الجبهة المتحدة من أجل التغيير بتاريخ ١٥ - ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٦. راجع المؤلف الملف.

٣٩ استعرض النظام هذه الأسلحة بعد المعركة.

٤٠ مقابلات أجراها البوليس التشادي مع سجناء الجبهة المتحدة من أجل التغيير بتاريخ ١٥ - ١٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦. راجع المؤلف الملف.

٤١ المرجع السابق

٤٢ مقابلة مع مصدر مقرب من ادريس ديبى، انجامينا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

٤٣ مقابلة مع قائد في حركة العدالة والمساواة، انجامينا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

٤٤ مقابلة مع قادة حركة العدالة والمساواة، انجامينا، سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٤٥ عبدالله أكار بشار، سوداني من زغاوة وغي، رئيس اركان جيش تحرير السودان (SLA) حتى وفاته في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٤. راجع تانر وتوبيانا (٢٠٠٧).

٤٦ مقابلة مع قائد في جي ١٩ الذي شهد هذا الدفع، منطقة تمرد شمال دارفور، مارس/أذار ٢٠٠٧.

٤٧ مقابلة مع قائد تشادي متمرد من جي ١٩، منطقة تمرد في شمال دارفور، مارس/أذار سنة ٢٠٠٧. انظر أيضاً تانر وتوبيانا (٢٠٠٧)، ص ٤٢.

٤٨ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٤٩ مقابلة مع عضو في FPRN، جرى الاحتفاظ باسم الموقع.

٥٠ طالع المؤلف نسخة من اتفاق الداجو - حركة العدالة والمساواة غير المعنون.

٥١ مقابلات مع ميليشيا الداجو، ومنهم مشاركون في التدريبات، وقادة حركة العدالة والمساواة، انجامينا، أيشي، ودار سيلا، مارس/أذار ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. تفرج المؤلف على أشرطة الفيديو.

٥٢ طلب مكتوب من الداجو إلى الحكومة، طالع المؤلف نسخة من هذا الطلب.

٥٣ مقابلات مع زعماء الداجو التقليديين والمليشيا، ومع قادة حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان، انجامينا، أيشي، ودار سيلا، سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، مارس/أذار ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٥٤ مقابلة مع سلطان سعيد براهيم، انجامينا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

٥٥ تأملات المؤلف ومقابلات، باهيا وكارياري، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٥٦ مقابلة مع جندي سجن في معركة كارياري، منطقة تمرد في شمال دارفور، مارس/أذار ٢٠٠٧.

٥٧ مقابلات مع مشردين تشاديين داخلياً (IDP) ومتمردين من حركة العدالة والمساواة (JEM)، دار سيلا (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٥٨ محادثة تلفونية مع قائد في تجمع القوى من

أجل التغيير (RFC)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

٥٩ محادثة تلفونية مع قائد في تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، مارس/أذار ٢٠٠٨.

٦٠ مقابلة تلفونية مع قائد في تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، مارس/أذار ٢٠٠٨.

٦١ مقابلة مع أدوم ياكوب (جرى الاحتفاظ باسم الموقع)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، ومع مقاتلين مساليت في جيش تحرير السودان، شرقي تشاد (جرى الاحتفاظ باسم الموقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٦٢ مقابلات مع مصدر قريب من الحكومة التشادية في انجامينا، مارس/أذار ٢٠٠٧.

٦٣ مقابلات مع مدنيين من التمام، البري، القرعان، انجامينا وشرقي تشاد في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ ومارس/أذار سنة ٢٠٠٧.

٦٤ مقابلة تلفونية مع قائد تمرد تشادي، فبراير/ شباط ٢٠٠٨.

٦٥ مقابلات عديدة في دار سيلا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

٦٦ طالع مثلاً خطاب ادريس ديبى في غوس بيدا بتاريخ ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، متوفر على: <http://www.presidencedutchad.org/president/Discours/allocationPRgoz.htm>.

٦٧ مقابلات مع سياسيين عرب تشاديين، انجامينا وشرقي تشاد، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٦٨ مقابلات مع زعماء عرب تقليديين، دار سيلا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٦٩ مقابلات مع حسن صالح القدم "الجندي"، انجamina، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٧٠ مقابلات على التلفون مع قائد قبلي تشادي متمرد، أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧.

٧١ حاول جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة معاً، منذ بداية الصراع في دارفور، الاستقرار في شرق دارفور حيث تقع بئر نطف أبو جبرا، ونقل الحرب إلى كردفان. لقد تم احياء هذه الاستراتيجية الهادفة إلى نقل الحرب قريباً من الخرطوم لتهديد الحكومة والتأثير على الرأي العام للشماليين السودانيين - الذين لا ينشغلون كثيراً بالنزاع في دارفور - ، عدة مرات. وفي بداية أكتوبر ٢٠٠٧ شك في أن مقاتلي جيش تحرير السودان - الوحدة وحركة العدالة والمساواة قاموا بالهجوم على قاعدة للاتحاد الافريقي في حسكينة مما أدى إلى مصرع ١٠ نيجيريين في قوات حفظ السلام. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧).

٧٢ مقابلات على التلفون مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في شرقي تشاد، باريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، وتشاد يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٧٣ خاصة جناح قائدها التاريخي الدكتور خليل ابراهيم والجناح الذي انشق بعدها بحر أدريس أبو غاردا، نائبه السابق والأمين العام، يتخذ الآن من دارفور مقراً له على ارض جيش تحرير السودان - الوحدة. مقابلات مع قادة وممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM)، تشاد (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٧٤ مقابلات مع ممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM) ومسؤولين تشاديين، تشاد (جرى الاحتفاظ

باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٧٥ المجموع الكلي هو ٦٠٠ اعتماداً على مسؤول تشادي مهم. مقابلات مع مسؤولين تشاديين، انجamina، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٧٦ مقابلات مع ممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM)، تشاد (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. مقابلات على التلفون مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في غرب دارفور وشرقي تشاد.

٧٧ مقابلة تلفونية مع قائد تشادي متمرد، فبراير/ شباط سنة ٢٠٠٨.

٧٨ مقابلة تلفونية مع قائد تشادي متمرد، مارس/ آذار ٢٠٠٨.

٧٩ مقابلة تلفونية مع قائد تشادي متمرد، مارس/ آذار ٢٠٠٨.

٨٠ مقابلات مع زعماء الداجو التقليديين واعضاء الميليشيا، دار سيلا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٨١ مقابلات مع زعماء الداجو التقليديين واعضاء الميليشيا، ومع متمردين دارفوريين، انجamina وشرقي تشاد، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، مارس/ آذار ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. انظر أيضاً منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦)، ص ٢، وشبكة الانباء الانسانية (٢٠٠٧).

٨٢ مقابلات مع قادة الداجو وقادة حركة العدالة والمساواة، انجamina وشرقي تشاد، سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، مارس/أذار ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٨٣ مقابلات مع مقاتلين ومدنيين من الداجو،

ومنهم ناجون من حادثة تايرو ومارينا، ومع قادة عرب في دار سيلا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٨٤ مقابلات مع مقاتلين ومدنيين من الداجو، ومع قادة عرب في دار سيلا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٨٥ محادثة هاتفية مع مسؤول في اليوفور، فبراير/شباط ٢٠٠٨.

٨٦ حركة الوفاق الوطني التشادي (CNT)، تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (٢٠٠٧). فعمل تجمع القوى من أجل التغيير الشبي نفسه في بلاغ منفصل.

٨٧ خلص تقييم مستقل نشره معهد ماستشوستس للتقنية (MIT) بأن حجم قوة اليوفور أصغر مما تتطلبه المهمة، و«ينبغي أن يتراوح حجم القوة بين ٥٠٠ و١٢٥٠، ومن المحتمل أن يكون أقرب إلى العدد منه إلى الأول» سيرت (٢٠٠٧) ص ٣٢.

٨٨ انظر [http://www.reliefweb.int/rw/RWB.VBAQGC/\\$File/Full_NSF/db90.SID/EDISReport.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWB.VBAQGC/$File/Full_NSF/db90.SID/EDISReport.pdf)

٨٩ مقابلة مع دبلوماسي بريطاني، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٩٠ في أواخر يوليو/تموز ٢٠٠٧ اشتركت فرنسا في مفاوضات أدت إلى اطلاق سراح ٥ ممرضات وطبيب فلسطيني اتهموا بحقن عدد من الاطفال الليبيين بفيروس إتش آي في (HIV). خرجت ليبيا بصفقة تسمح لها بالحصول على ناقلات وبواخر عسكرية وأنظمة دفاعية وجوية (صامويل، ٢٠٠٧).

٩١ مقابلة هاتفية مع مسؤول في اليوفور، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨.

٩٢ اتهمت خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني بحقن أطفال بفيروس إتش آي عمداً في بمستشفى ليبي. وفاوض الاتحاد الأوروبي والرئيس الفرنسي ساركوزي، بعدما حوكموا بالموت، من أجل اطلاق سراحهم. وحصلت ليبيا، مثلما أفادت تقارير، على أسلحة وتكنولوجيا مفاعل نووي كجزء من صفقة اطلاق سراح العاملين الصحيين (بي بي سي، ٢٠٠٧).

٩٣ استولى دبي في الحقيقة على السلطة باستخدام القوة في سنة ١٩٩٠. وقد تجسدت الآمال التي جلبها معها بحدوث تغير ديمقراطي لفترة قصيرة من خلال ارساء نظام متعدد الأحزاب مع مظهر خارجي لمجتمع مدني واعلام حر. لكن سرعان ما أصبح واضحاً أن الاصلاح السياسي الحقيقي مستحيل. إن مشروعية ثلاثة انتخابات التي أكدت باعتباره رئيساً - في ٢٠٠١، ٢٠٠٦ - تعرضت للطعن، وحتى يرشح نفسه للانتخابات الأخيرة كان لا بد له أن يعدل الدستور الذي كان يمنع الرئيس من الحكم أكثر من فترتين رئاستين.

٩٤ انظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧).

٩٥ مقابلة هاتفية مع قائد تمرد تشادي، مارس/ آذار ٢٠٠٨.

٩٦ مقابلة مع أدوم ياكوب، جرى الاحتفاظ باسم الموقع، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

أ. مجموعات التمرد في دارفور ٩٤

١. جيش تحرير السودان (SLA)

بين سنة ٢٠٠٣ وتوقيع اتفاق أبوجا بتاريخ ٥ مايو/أيار لسنة ٢٠٠٦ كان جيش تحرير السودان مجموعة التمرد الرئيسية في دارفور وأقوى الأجنحة الموجودة حالياً. تأسس في أغسطس تحت اسم جبهة تحرير دارفور (DLF) أو حركة تحرير دارفور (DLM). اعتمدت اسم جيش تحرير السودان في فبراير/ شباط ٢٠٠٣. وفي سنة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ كان لجيش تحرير السودان نحو ١٠٠ ألف مقاتل يتحدرون من الزغاوة، مساليت، البيرتي، الميذوب، التينجور، والداجو. الرئيس: عبدالواحد محمد نور (الفور) نائب الرئيس: خميس عبدالله أبقار (مساليت) الأمين الحالي: عبدالله أبقار بشار (زغاوة وغي) استبدل في سنة ٢٠٠٤ بمني أركو مناوي (زغاوة وغي).

٢. جيش تحرير السودان - مني أركو مناوي

انشقت هذه المجموعة تدريجياً من فصيل عبدالواحد محمد نور في سنة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، انشقاق تأكد في مؤتمر حسكينية (جنوبي شرقي دارفور) في أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٥. كانت الفصيل الرئيسي في جيش تحرير السودان حتى وقع قائده مني أركو مناوي اتفاق أبوجا. ونتيجة لذلك خسر معظم قواته، عرباته، الأراضي التي يسيطر عليها والمساندة الشعبية من المجموعات المناوئة لاتفاق أبوجا. وما زال لجيش تحرير السودان - مناوي بعض الممثلين والمساندين له في تشاد، وبالأخص في مخيمات اللاجئين، لكن أفراداه معزولون ويبدو أنهم باقون مع مناوي فقط لأنهم أعداء أو خصوم لزعماء معارضين له.

القائد: مني أركو مناوي (زغاوة وغي)

٣. جيش تحرير السودان - عبدالواحد محمد نور

نال عبدالواحد محمد نور شعبية كبيرة لما رفض توقيع اتفاق أبوجا. لكنه أخفق في استثمار ذلك، ومماطلته هذه أحدثت شرخاً وانشقت إلى مجموعتين: هجره بعض رجاله من أجل جناح فور آخر بقيادة أحمد عبدالشافي.

القائد: عبد الواحد محمد نور

٤. مجموعة ١١

يتأسس هذه المجموعة أحمد عبدالشافي الذي انفصل عن جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد نور في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦. لكنه في سنة ٢٠٠٧ خسر الأراضي التي كان يسيطر عليها في أيست جبل مارا ليستولي عليها جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد نور وانضم جزء كبير من قواته إلى الفصائل غير الموقعة. اسس مجموعة ١١ مع اجنحة منشقة ومستقلة وقادة سياسيين من حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان - القيادة الشمالية (انظر أدناه). والأخيرة مستقلة إلى حد كبير.

القائد: أحمد عبدالشافي يعقوب باسي (الفور).

٥. مجموعة ١٩ (جي ١٩)/جيش تحرير السودان القيادة الشمالية

ابتداء من مارس/أذار سنة ٢٠٠٥ أخذت جي ١٩ بالانفصال عن جيش تحرير السودان في معارضة لكل من مني وعبد الواحد. وفي أواخر سنة ٢٠٠٦ استقطبت جي ١٩ معظم أجنحة جيش تحرير السودان المعارضة لاتفاق أبوجا، باستثناء جناحي عبدالواحد وعبدالشافي من الفور. وعلى الرغم من هيمنة الزغاوة وغي على جي ١٩، إلا أن فيها قادة ومقاتلين من مجموعات إثنية أخرى، منها المساليت، الميذوب والبيرتي. لكن في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٧ انفصل معظم جناح الزغاوة فيها (ما عدا جار النبي عبدالكريم) وسمت نفسها جيش تحرير السودان - الوحدة. أما المتبقون من نواة قادتها (جار النبي، سليمان مرجان وصالح آدم أسحاق) فقد حاولوا البقاء متحدين تحت اسم جيش تحرير السودان القيادة الشمالية رغم أنهم مستقلون عن بعضهم بعضاً إلى حد كبير إذ أن لكل منهم قاعدته الإثنية أو القبلية الضيقة. كما حافظوا على تحالفات عائمة بين مجموعة ١١ لأحمد عبدالشافي وجيش تحرير السودان - عبد الواحد (سليمان مرجان اقرب للأخير).

القادة الرئيسيون: جار النبي عبدالكريم (زغاوة وغي)؛ سليمان مرجان (الميذوب)؛ صالح آدم اسحاق (البيرتي)

٦. جيش تحرير السودان - الوحدة

على الرغم من أن هذا الاسم يطلق على جي ١٩ ككل سابقاً، فإن الفصيل الذي يحمل حالياً هذا الاسم تشكل في أبريل/نيسان ٢٠٠٧. جلب جيش تحرير السودان - الوحدة إلى صفوفه معظم الزغاوة وغي من جي ١٩ والمنشقين على جيش تحرير السودان - مني أركو مناوي، الأمر الذي جعله من أقوى المجموعات. يتمتع الفصيل بعلاقة جيدة مع جبهة المقاومة المتحدة (URF) (انظر أدناه). كما أن لقادته ارتباطات جيدة مع النظام التشادي، وإن حافظ على استقلالية أكبر من بعض أجنحة جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة (انظر أدناه).

القادة الرئيسيون: سليمان جاموس (زغاوة وغي/بديات)، عبدالله يحيى (زغاوة وغي)، دكتور شريف حرير (زغاوة وغي)

٧. حركة العدالة والمساواة (JEM)

تأسست في ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ وخاضت أول معاركها في مارس/أذار سنة ٢٠٠٣. والمجموعة تنشط بصورة رئيسية في منطقة تينه/تاينا على الحدود التشادية السودانية في جبل مون في ولاية غرب دارفور وفي شرقي دارفور. يهيمن عليها فرع زغاوة كوبي وتجنّد بشكل أساس من هذه الفرع القبلي من السودانيين والتشاديين. لديها قواعد خلفية في تشاد وعلى الأخص في منطقة تينه وكذلك في مناطق باهيا (كارباري)، حربية (مخيم أم نبق، زغاوة كوبي)، أدري (مخيم ترديجك، مساليت)، غوس بيدا (مخيم جبل، داجو والمساليت)، وكوكو أنغارانا (مخيم غوس أمر، داجو ومساليت). دخلت الحركة منذ سنة ٢٠٠٦ في القتال مرات عديدة بالنيابة عن إدريس ديبي.

وأدت خلافات نشبت بين رئيس الحركة الدكتور خليل ابراهيم وبحر إدريس أبو قردة، نائب الرئيس والأمين العام، إلى انشقاق الحركة إلى جناحين متنافسين. إذ أخذت مجموعة بحر اسم حركة العدالة والمساواة القيادة الجماعية والتحقّت بجبهة المقاومة المتحدة (URF) (انظر أدناه). وفي مطلع سنة ٢٠٠٨ بلغ عدد مقاتلي حركة العدالة والمساواة جناح خليل بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ مقاتل.

الرئيس: الدكتور خليل ابراهيم

٨. جبهة الخلاص الوطني (NRF)

تشكلت بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٦، هذا التحالف دعمته أصلاً تشاد وإريتريا وجمع حركة العدالة والمساواة، جي ١٩ والائتلاف الديمقراطي لسودان الفيدرالي (SFDA)، وهي حركة سياسية أكثر منها عسكرية. وعلى الرغم مما حققته جبهة الخلاص الوطني من نجاحات عسكرية، فإنها تشرذمت في أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧ محافظة على قوة صغيرة كانت أصلاً في جبهة تحرير السودان تخضع لأوامر آدم بخيت وخميس عبدالله أبار. وهذه القوة أصبحت لاحقاً جزءاً من ائتلاف منافس اسمه جبهة المقاومة المتحدة (URF) (انظر أدناه).

٩. الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD)

بعد انشقاقها عن حركة العدالة والمساواة في مارس/أذار سنة ٢٠٠٤ بتحريض من الحكومة التشادية، فهذه الحركة إنما هي حالياً ليست أكثر من ميليشيا مساعدة تدعم انجamina. وفي سنة ٢٠٠٧ كان للحركة اثنتا عشرة عربة و٢٠٠ مقاتل تقريباً، وهم من الزغاوة كابكا من تشاد. تدير عملياتها، في معظم الأحيان، في الحدود التشادية السودانية بمناطق أدري وجبل مورفين.

القائد العسكري: العقيد جبريل عبدالكريم بحري، المعروف باسم جبريا "تك" (زغاوة كابكا من تشاد)
القائد السياسي: خليل عبدالله (زغاوة كابكا).

١٠. جبهة المقاومة المتحدة (URF)

يتألف هذا التحالف الجديد من أجنحة صغيرة عدداً لكنها قوية عسكرياً، معظمها منشقة من جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وهي تتكون من حركة العدالة والمساواة القيادة الجماعية، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وأجنحة جيش تحرير السودان المستقلة بقيادة خميس عبدالله أبار (نائب رئيس جيش تحرير السودان ورئيس جي ١٩)، آدم بخيت (رئيس أركان جي ١٩)، وآدم علي شوقار (ممثل جيش تحرير السودان في تشاد). ومثل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، فإن الأجنحة الثلاثة الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الدعم التشادي ومنذ سنة ٢٠٠٦ قاتلت مراراً بالنيابة عن إدريس ديبي. ومثل حركة العدالة والمساواة فإن لها قواعد خلفية في تشاد وعلى الأخص في مناطق الباهيا (الزغاوة)، أدري وغوس بيدا (مساليت). ومثل حركة العدالة والمساواة القيادة الجماعية فإن لديها علاقة جيدة مع جيش تحرير السودان – الوحدة. ومن بين هذه الأجنحة يظل جناح خميس عبدالله مستقلاً بصورة كبيرة في ولائاته.

كما تضم جبهة المقاومة المتحدة جبهة القوة المتحدة الثورية (URFF) وهي مجموعة متمردية عرب دارفور الرئيسية المتكونة بشكل أساس من عرب رزيقات البقارة ومجموعة منشقة هي قوات الجبهة الديمقراطية بقيادة صالح "أبو سورة" محمد.

القادة الرئيسيون: بحر إدريس أبو قردة (زغاوة كوبي، حركة العدالة والمساواة القيادة الجماعية)، آدم بخيت (زغاوة وغي)، آدم علي شوقار زغاوة وغي)، خميس عبدالله أبار (مساليت)، ابراهيم أحمد عبدالله الزبيدي (رزيقات البقارة)، قادة الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (انظر أعلاه).

ب. مجموعات وتحالفات المتمردين التشادية

تمثل المجموعات التالية أكثر المجموعات المتمردة والتحالفات أهمية ابتداءً من سنة ٢٠٠٥ حتى وقتنا الحاضر:

١. الجبهة المتحدة من أجل التغيير (الجبهة المتحدة من أجل التغيير

الديمقراطي) أو FUCD /FUC

تأسس هذا الائتلاف في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥ وتوقعت منه (الخرطوم) أن يقوم بتوحيد جميع المجموعات التشادية المناوئة لديبي بقيادة محمد نور عبدالكريم المشمول بالرعاية السودانية، وهو من التامنا. كان لدى الجبهة المتحدة من أجل التغيير في وقت ذروتها ٥٠٠ – ٧٠٠ رجل، لكن الوهن أصابها بعد الهجوم الفاشل على انجamina في ١٣ أبريل/نيسان. وفي مارس/أذار سنة ٢٠٠٦ هبت نواة التامنا في الجبهة المتحدة من أجل التغيير لمساعدة النظام التشادي وأصبح ميليشيا تدير عملياتها في دار تامنا. كما عاد عدة مئات من القوات إلى التمرد وانضموا إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) (أنظر أدناه).

٢. التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL)

تأسست هذه المجموعة في سنة ٢٠٠٥ بالانفصال عن الائتلاف الوطني للمقاومة (ANR)، وهي فصيل رئيسي في الجبهة المتحدة من أجل التغيير الذي يجند بشكل أساس من التامنا (من تشاد والسودان) والعرب التشاديين (ولا سيما إريكات القاطنين في دار تامنا) والواادي.

٣. اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)

يأتي الاتحاد في المرتبة الثانية من المجموعات الائتلافية التي دعمتها الخرطوم. تأسس في يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ وتزعّمها محمد نوري وهو من القرعان فرع انكازا مثل حسين حبري. كان نوري سفير تشاد السابق لدى المملكة العربية السعودية. وكان لدى الاتحاد في سنة ٢٠٠٧ نحو ٣٠٠٠ رجل، منهم واادي وعرب وقرعان وبديات من فرع بوروغات (مجموعة البديات قريبة جداً من القرعان وقائدهم الرئيسي أبقار تولي). قصدت الخرطوم من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الحلول محل الجبهة المتحدة من أجل التغيير وتوحيد جميع القوى الأساسية المناوئة لديبي. يدير اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية عملياتها في غالب الأمر في جنوب شرقي تشاد، أدري، أبيشي، وغرب إنيدي (وهي منطقة قرعان). كان الاتحاد طرفاً موقعاً في اتفاق سرت في أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧. وبعد انشقاقات كثيرة غدا اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية يتألف من جناح قائده محمد نوري (اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية (UFPD)) الذي تأسس في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ من قبل محمد نوري.

ع. الائتلاف الوطني (AN)

وهو الائتلاف الثالث الذي دعمته الخرطوم وتشكل بتاريخ ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ وقاده محمد نوري، ويتضمن اربعة أجنحة رئيسية:

١. اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)

٢. اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD)

تأسس هذا الجناح في مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ من قبل أدوما حسب الله جدراب (نصف عربي، نصف أوادي) والنائب السابق اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، في محاولة لنيل الاستقلال عن محمد نوري. أدوما كان عضواً في الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) (انظر أدناه) ثم في الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC). اقتاد معه عدداً من مقاتلين أواديين عشية الهجوم الفاشل ل FUC على انجamina في سنة ٢٠٠٦ والتحق ب(UFDD). يبلغ عدد مقاتلي هذا الجناح الآن نحو ٢٠٠٠ مقاتل أوادي من (UFDD) و تجمع القوى من أجل التغيير (RFC).

ج. اتحاد القوى من أجل الديمقراطية

والتنمية – الأساسية

(UFDD – Fundamental)

مجموعة عربية انفصلت من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، قام الشيخ ابن عمر سعيد وعبدالواحد عبود مكاي بتأسيسها في مايو/أيار سنة ٢٠٠٧. كانت طرفاً موقعاً على اتفاق سرت في أكتوبر/تشرين الأول لسنة ٢٠٠٧. بلغ عدد مقاتليها في سنة ٢٠٠٧ نحو ١٠٠٠ رجل.

د. جبهة انقاذ الجمهورية (FSR)

تأسست في سنة ٢٠٠٧ ويقودها أحمد حسب الله صبيان وهو تشادي عربي من فرع المحاميد ووزير سابق في حكومة ديبي. ولم تكن طرفاً في اتفاق سرت ولا تدعمها الخرطوم بقوة. وحاولت في أواخر سنة ٢٠٠٧ التحالف مع الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) (انظر أدناه)، لكن جبهة انقاذ الجمهورية (FSR) انضمت في بتاريخ ٣ فبراير/شباط ٢٠٠٨ إلى قوات اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) للهجوم على أدري ووافقت على الانضمام في ائتلاف محمد نوري الجديد. في

مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ بلغ عدد مقاتلي ال(FSR) ١٠٠٠. وتسمح الحكومة السودانية، إذ هي تقوم الآن بدعم ال(FSR)، بالتجنيد ضمن الجنويد السودانيين - والمحاميد ممثلون جيداً فيما بينهم ومنهم واحد من قادتهم الرئيسييين موسى هلال٩٥.

٥. المجلس الديمقراطي الثوري (CDR)

إنه من أقدم حركات التمرد التشادية، تأسس سنة ١٩٧٨. قادها عقيل أحمد عكباش حتى سنة ١٩٨٢ ثم الشيخ ابن عمر سعيد، والاثنان من عرب أولاد راشد. ابقى الشيخ ابن عمر على اسم المجلس الديمقراطي الثوري حين غادر فرنسا حيث كان لاجئاً سياسياً للانضمام مجدداً للتمرد في السودان وأسس، إلى جانب محمد نوري، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) في سنة ٢٠٠٦. انفصل في مايو/أيار سنة ٢٠٠٧ وشكل اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD Fundamental -).

٦. تجمع القوى من أجل التغيير أو تجمع القوى الديمقراطية (RFC - RAFD)

تأسس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، وهو ائتلاف يضم العديد من مجموعات البديات الفارة، ومن أهمها منبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD) المتأسس في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. عرف التجمع في البداية باسم تجمع القوى الديمقراطية (RAFD) ثم حمل اسم تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) خلال تحالفه القصير الأمد مع التجمع الوطني الديمقراطي الشعبي الأوادي (RNDD)، وهو مجموعة منشقة من التجمع الوطني الديمقراطي (RND) [انظر أعلاه]. يقود توم وتيمان إرديمان، وهما توأمان من البديات وابناء عم أدريس ديبلي. وبسبب من هذه العلاقة العائلية فقد نظرت الحكومة السودانية والمجموعات المتمردة نظرة مريبة إلى الحركة. تتألف الحركة من نحو ٨٠٠ رجل ويتخذون بشكل أساسي من منطقة هاجر مورفين على الحدود السوانية شرقي غوريدا، مقراً لهم.

٧. الوفاق الوطني التشادي (CNT)

المجموعة التشادية العربية الرئيسية التي أسسها حسن صالح القدم «الجندي» سنة ٢٠٠٤، و«الجندي» تشادي من همت العربية وعضو سابق في المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) في السبعينات، وتمرد على نظام ديبلي منذ سنة ١٩٩٤. انفصل عن الجبهة المتحدة من أجل التغيير الذي شغل فيها منصب نائب الرئيس في يوليو/تموز ٢٠٠٦. الوفاق الوطني التشادي هو الحركة التشادية الوحيدة التي سيطرت على جزء من الأراضي التشادية - مناطق داكوسا و تسي في الجنوب الشرقي - لعدة أشهر في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. يقال أن للمجموعة روابط حميمة مع الجنويد الناشطين في تشاد وغرب دارفور. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧، استأنف «الجندي» في أعقاب فشل اتفاق طرابلس (الذي كان الوفاق الوطني التشادي طرفاً فيه). التفاوض مع النظام التشادي مباشرة وفي النهاية بدّل ولاءه جالباً معه ألفي رجل.

٨. الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN)

أسسها أدوم ياكوب في سنة ٢٠٠١، وهي تضم مقاتلين من الأوادي (مثل أدوم ياكوب) ومساليات اتخذوا من غرب دارفور في البداية مقراً لهم. لا تدعمها الخرطوم بقوة وليست طرفاً في اتفاق سرت، وتدير عملياتها في منطقة تيسي على الحدود بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى٩٦.

٩. حركة من أجل السلام، إعادة الاعمار والتنمية (MPRD)

هذه مجموعة صغيرة يقودها جبرين دازيرت وهو عضو سابق في الMPS و عقيد في الجيش التشادي. اتخذت من جنوب تشاد قاعدة لها في ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ثم شمال جمهورية أفريقيا الوسطى حيث تحتفظ ثمة بعلاقات جيدة مع متمردية افريقيا، تجتمع القوات الديمقراطية من اجل الوحدة (UFDR)، كما أنها تحاول التنسيق مع الائتلاف التي تدعمها الخرطوم، أولاً مع الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، ثم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD).

ب. الجنويد

يستخدم هذا التعبير حالياً للإشارة إلى الميليشيات المساعدة للحكومة السودانية. يجند الجنويد من بين مجموعات العرب الرحل بشكل أساسي، وهم معروفون باسم أبالة (رعاة الجمال) ويجندون من بين مجموعات العرب التي تتحدر من تشاد (مثل رزيقات أبالة، بني هلبة والمسيرية) وانتقلت إلى دارفور في الثمانينات على وجه خاص بسبب الجفاف والصراعات في موطنها الأصلية. كما عملت الخرطوم على تشجيع السكان غير العرب للانضمام للميليشيا من خلال استغلال التنافس بين هذه المجتمعات في غرب دارفور، داعية بشكل خاص جمير والتاما (والأخرون أصلهم من تشاد) للتسلح. ولكلمة الجنويد في تشاد معنى آخر أقرب إلى المعنى الأصلي المنبثق في دارفور عندما ظهر في التسعينات: يشير إلى الميليشيات المستقلة المتورطة في الغالب في نهب المواشي وتجنيدها العرب (سودانيين وتشاديين) وغير العرب من الأوايين بشكل خاص. في السودان تم استقطاب الجنويد إلى القوات شبه العسكرية السودانية - قوات الفاع الشعبي وحراس مخابرات الحدود - وهذا يشرح لم يرتدون دائماً الزي العسكري السوداني.



Small Arms Survey

Graduate Institute of International Studies

47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: smallarm@hei.unige.ch

Web site: www.smallarmssurvey.org